

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

رقم:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة ميدانية بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)

إعداد الطالبين: - محمد الصغير فارس

- بن زاوي صالح

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة.....

د.....

مشرفا ومقررا

جامعة محمد بوضياف المسيلة

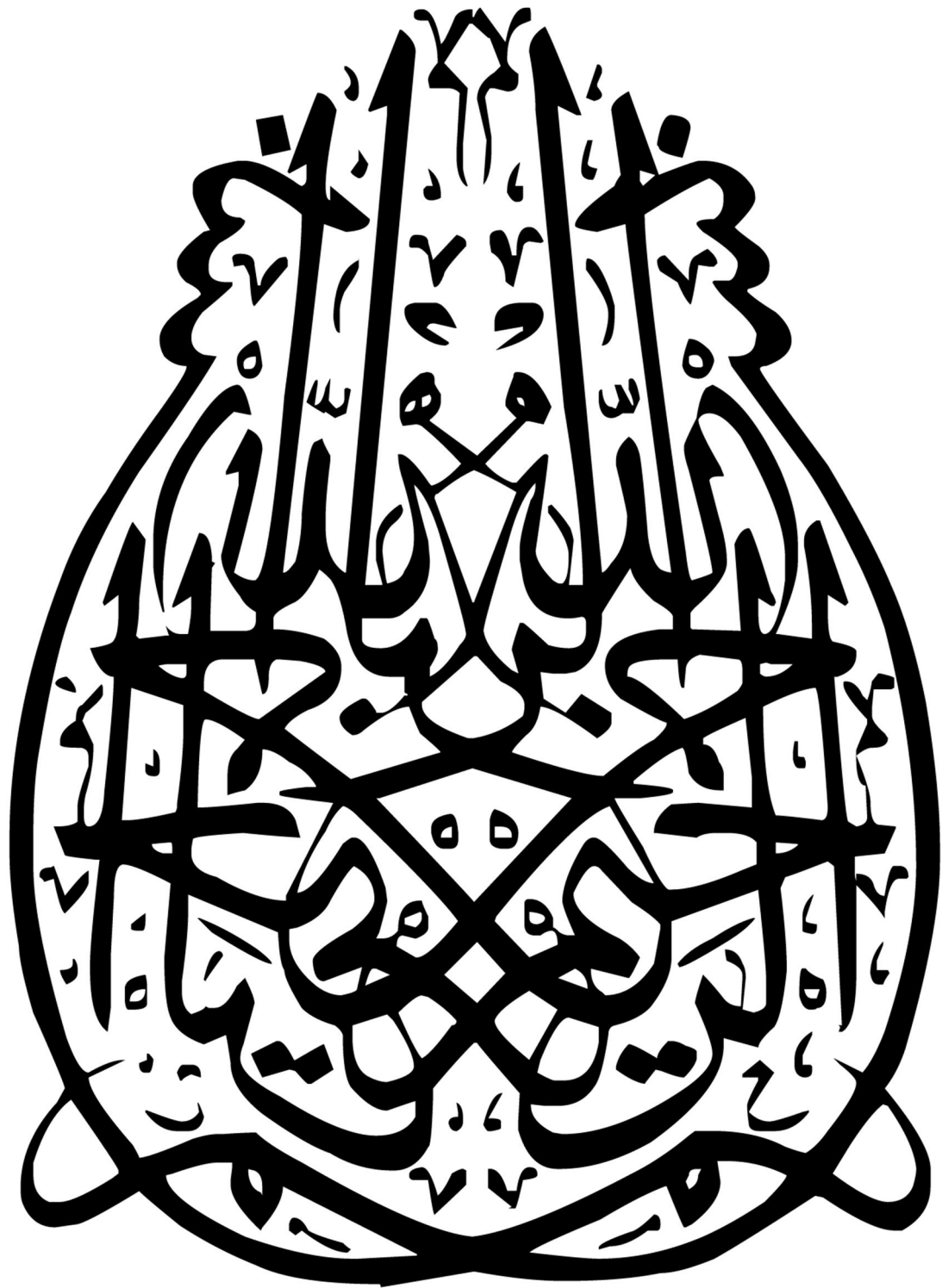
د. قمان مصطفى

مناقشا

جامعة.....

أ.....

السنة الجامعية: 2018/2017



شكر وتقدير

"كن عالماً.. فإن لم تستطع فكن متعلماً.. فإن لم تستطع فأحب العلماء..

فإن لم تستطع فلا تبغضهم.."

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث نحمد
الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا
يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور "قمان
مصطفى" لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث،
ونشكر اللجنة المناقشة على قبولها مناقشة بحثنا هذا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز
هذا البحث ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين
دفعة المحاسبة والتدقيق وأساتذة القائمين على عمادة إدارة كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات
والتسهيلات والمعلومات فلمن منا كل الشكر، ولموظفي المركب
الصناعي التجاري العضنة بالمسيلة ونخص بالذكر "هيثم سفار" و"مليك
اسماعيل" و"كريمو شتيح" الذين أسهموا بشكل وفير على تشجيعنا أثناء
إنجاز هذا البحث.

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "قل اعملوا فليسرى الله اعمالكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم

ألهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات
إلا بذكرك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة.

"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من جرع الكأس فارغاً ليستقيني قطرة الحب إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا
لحظة السعادة إلى من حصد الأشواق عن دربي ليهد لي طريق العلم إلى
القلب الكبير "والدي العزيز".

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع
بالبياض "والدتي الحبيبة"

إلى القلوب والنفوس البريئة إلى رباحين حياتي إخوتي

"يوسف" "يونس" "سمية" "سامي"

إلى كل العائلي وأقاربي من قريب أو بعيد كل باسمه دتمت فخرا لي

إلى أرواح جدتي وجمدي، أستاذتي مطار سعاد، صديق طفولتي زينو رحمهم
الله

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

إلى كل من في قلبي ولم يذكرهم قلبي

فارس

إلى جميع الزملاء والزميلات

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "قل اعملوا فليسيري الله اعمالكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم

ألهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات
إلا بذكرك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة.

"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلفه الله الصيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان
قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما أهدني بها اليوم وغدا وإلى
الأبد "والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة إلى معني الحب إلى معني الحنان والتفاؤل إلى بسمة
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى
أغلى العبايب "أمي الغالية"

إلى إخوتي ورفقاء دربي في هذه الحياة معكم أكون أنا وبدونكم أكون مثل
أبي شيء "خالد" "نريمان" "راضية" "بثينة"

إلى كل عائلتي وأقاربي انتم وطن... وأنا من دونكم تجربة....

إلى خالي "بن صوشة بلال" رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه

إلى كل من في القلوب الذين يحدثون ضجيجا لا نبوح به... فبعض الكلام بقلوب
الحر مؤؤد...

إلى كل الزملاء والزميلات الذين تحلوا بالإخاء والوفاء صالح

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	لمحتويات
I	شكر وتقدير
III-II	إهداء
V-IV	الفهرس
VI	فهرس الأشكال
VIII-VII	فهرس الجداول
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
1	تمهيد
7-2	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
2	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه
5-3	المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي
7-5	المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي
13-8	المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي
10-8	المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي
12-10	المطلب الثاني: الاستعمالات والجهات المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
20-13	المبحث الثالث: النظام المحاسبي والقوائم المالية
13	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد
20-14	المطلب الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد
21	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة	
23	تمهيد
27-24	المبحث الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشر التوازن المالي
25-24	المطلب الأول: ماهية التوازن المالي
27-25	المطلب الثاني: مستويات التوازن المالي
30-27	المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طرق مؤشرات السيولة والنشاط

28-27	المطلب الأول: نسب السيولة
30-28	المطلب الثاني: نسب النشاط
33-31	المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي
31	المطلب الأول: نسب الربحية
33-32	المطلب الثاني: نسب الرفع المالي
34	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: واقع تطبيق التحليل المالي في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
36	تمهيد
45-37	المبحث الأول: تقييم عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
38-37	المطلب الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة الأم رياض سطيف
40-39	المطلب الثاني: التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
45-40	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
57-46	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)
49-46	المطلب الأول: عرض ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
51-49	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
54-51	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
57-54	المطلب الرابع: عرض الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
68-57	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
62-57	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
67-62	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
68	خلاصة الفصل
71-70	خاتمة عامة
74-72	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.	(01)
05	مصادر معلومات الوظيفة المالية-المحيط (قانوني، جبائي، تنفسي ...).	(02)
12	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها.	(03)
37	اختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف.	(04)
40	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.	(05)
54	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (مطاحن الحضنة) جانب الأصول خلال الفترة (2015-2017).	(06)
55	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (مطاحن الحضنة) جانب الخصوم خلال الفترة (2015-2017).	(07)
59	يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة (مطاحن الحضنة) للفترة (2015-2017).	(08)
61	يوضح تطور الخزينة خلال الفترة (2015-2017).	(09)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	الميزانية (المحاسبية والمالية المختصرة) بتاريخ N/12/31.	(01)
16-15	نموزج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.	(02)
46-45	جاناب الأصول لميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(03)
48-47	جاناب الخصوم لميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(04)
49-48	جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (حسب الطبيعة للفترة) (2017-2015).	(05)
51-50	جدول سيولة الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(06)
52	تطور صافي الأنشطة تطور صافي الأنشطة العمليانية والاستثمارية والتمويلية للفترة (2017-2015).	(07)
53	الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جاناب الأصول للفترة (2017-2015).	(08)
54-53	الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جاناب الخصوم فترة (2017-2015).	(09)

57-56	تطور رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(10)
57	أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(11)
59	تطور احتياجات رأس المال العامل للفترة (2017-2015).	(12)
60	الحزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(13)
62-61	نسب السيولة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(14)
63	نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017).	(15)
64	نسب النشاط للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(16)
65	النسب الرفع المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2017-2015).	(17)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن ادارة المؤسسة لدمتها المالية وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فإن رسم العلاقات بين المؤسسة ووضعيته وتسييرها يعتبر أحد أهم عوامل نجاحها ومما لا شك فيه أن علاقة المؤسسة المالية مع وضعيتها يعتبر الدعم الرئيسي لهذه العلاقة، تتحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة.

بفرض لجوء المؤسسة إلى مصادر التمويل التقليدية (التمويل المباشر) أو غير التقليدية الممثلة في الأسواق المالية (التمويل الغير مباشر) يفرض على المؤسسة أن تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية، كما يهتم السوق القبلي والبعدي للمؤسسة بقدرة المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها أحسن استغلال من أجل التموقع الأحسن في الأسواق وريح فرص تفاوضية أكبر مع سوقها القبلي والبعدي، بينما يضمن التسيير الجيد لمتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي الأمر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد وانخفاض درجة التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات وما يترتب عليه من ضعف موقعها التفاوضي مع المؤسسات المقرضة.

المراكز المالية المذكورة سابقا والتي يعبر عنها بمؤشرات ونسب مالية تسمح للمؤسسة بتسييرها بالشكل الذي يحسن من علاقتها مع وضعيتها المالية ويمكنها كذلك من تجاوز حالات الخلل المالي الذي يمكن أن تقع فيه المؤسسة.

1- طرح الإشكال

مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي يتم معالجتها خلال الدراسة والمتمثلة في:

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها لأسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق

الترتيب التالي:

1- ماهية أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- هل تعد القوائم المالية الموصل الرئيسي للمعلومات المالية التي يستقرا منها المحلل المالي ملاحظاته واستنتاجاته؟

3- ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط

التالية:

1- يعتبر التحليل المالي ركيزة أساسية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

2- تعد القوائم المالية الموصل الرئيسي للمعلومات المالية التي يستقرا منها المحلل المالي ملاحظاته واستنتاجاته.

3- يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة.

3- المنهج المتبع وأدوات الدراسة

للإجابة على اشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1- المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي يقوم بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة

بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في التطبيق العملي، يخص الجانب التطبيقي

الذي يعمل من خلاله على إسقاط مختلف المعارف النظرية في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص

النتائج التي تمكن من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت ومازالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

5- أهداف الدراسة

- 1- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- 2- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- 3- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة.
- 4- الخروج بنتائج وتوصيات أملا أن تساعد المؤسسة موضوع الدراسة والباحثين في هذا المجال.

6- أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية للبحث في هذا الموضوع :

1- أسباب موضوعية

- الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.
- التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل المؤسسة محل الدراسة.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها.
- توفر المادة العلمية.

2- أسباب ذاتية

- الميل الشخصي لاحتراف التحليل المالي.
- الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.

7- دراسات سابقة

الدراسة الأولى: علي عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2002/2001، عالج الباحث خلال هذه الدراسة الإشكالية التالية، ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ خلصت الدراسة إلى:

- إن الأداء في المؤسسة الاقتصادية يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها ما هي خاضعة نسبيا لتحكم المؤسسة وأخرى غير خاضعة لتحكمها.

- تتمثل عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية كل فترة من الزمن.

- تهدف إلى بلوغ الأهداف المحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة الوحدة في استخدام مواردها من جهة أخرى ويرى أن الاجراء الجديدة لهذه العملية يقدم مجموعة من الفوائد من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة.

الدراسة الثانية: الجرجاوي حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج توجز في الآتي:

- توجد عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.

- لكي تؤدي عملية التحليل المالي دورها المنشود يتطلب الأمر وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها به.

- عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من عملية التحليل المالي.

الدراسة الثالثة: بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة لإنجاز القنوات KANAGHAZ-، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية للمؤسسة وإبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- النظام المحاسبي المالي يشكل تغييراً حقيقياً للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية.

- يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.

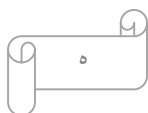
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية تزيد من درجة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية.

الدراسة الرابعة: مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة: دراسة حالة مطاحن الواحات، عبارة عن مداخلة ملتقى دولي في النظام المحاسبي المالي الجديد في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، أيام 13-14 ديسمبر 2011، من جامعة ورقلة حيث تتمحور إشكالية المداخلة حول ماهية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي الجديد وفق المعايير المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة؟ حيث قسمت المداخلة إلى جزئين نظري تضمن مفاهيم أساسية للتحليل المالي والتحليل المالي الكلاسيكي والتحليل في ظل NSCF كما تم التطرق إلى أساليب وأدوات التحليل المالي أما الجانب التطبيقي فقد تم في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ودراسة الحالة المالية لمطاحن الواحات. وأهم ما توصل إليه الباحثان في هذه الورقة:

- إن التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة يمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات واستخراج نقاط الضعف والقوة.

- اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

- لا يوجد اختلاف كبير بين التحليل المالي في النظام المحاسبي الجديد والنظام السابق لكن أصبح أكثر أهمية إضافة إلى أن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد تخدم التحليل المالي بشكل جيد، رغم أهمية المداخلة في التخصص إلى أن جوانب أخرى لم تتطرق إليها كونها بطبيعتها جزئية في إطار ملتقى.



8- حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: ستجرى الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة من أجل البحث عن دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

2- الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2015-2017).

9- صعوبات الدراسة

- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية.

10- هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث يعالج في:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي وفيه يعرض ماهية التحليل المالي، وأدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وفيه يعرض تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي، تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط، تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي.

الفصل الثالث: وخصص للدراسة الميدانية للمؤسسة موضوع الدراسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) حيث تم تقديم عام للمؤسسة وعرض لقوائمها المالية، تم معالجة محتوى القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي

الفصل الأول : مدخل الى التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الادارية أو المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى كثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة عامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة، وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

لذا يعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني : مستويات وأدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماتها، ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة على اتخاذ القرارات قد عرف تطوراً ملحوظاً منذ ظهور المؤسسة كنظام، إلى أن أصبحت له أغراض متعددة وأصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات وهذا ما سيتم توضيحه من خلال مطالب هذا البحث.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي وأهدافه

التعريف الأول:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار.¹

التعريف الثاني:

هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة الأعمال ونشاط المؤسسة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.²

التعريف الثالث:

هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف.³

- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:⁴

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص3.

² - محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دار النشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 133.

³ - خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 160.

⁴ - عبد الحلیم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي اسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 159.

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه.
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.¹

المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي

أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي للاعتبارات التالية:²

- 1- التطور الصناعي المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترفين التنفيذيين مما أوجد آليات ضرورية لمحاسبتهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات ومجالس الإدارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه.
- 2- متطلبات التمويل والائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية مستندة قبل منح قروضها التمويل ومن المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة إلا أنه كثير متطلبات الحيطة والحذر، ومنذ 1895 أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصر في نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات التي ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول والالتزامات، كما تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل البيانات وذلك في عام 1906، كما تم إقرار مبدأ القياس الكمي والمقارنة بواسطة النسب المالية سنة 1908.
- 3- متطلبات الهيئة الرقابية على أسواق المال في ظل تسارع حمى الشفافية والإفصاح والاعتراف المحاسبي لإحاطة المساهمين والمستثمرين بشكل دائم ودوري بمؤشرات الأداء للأسهم واتجاهاته المستقبلية.
- 4- تطور مهنة المحاسبة والتنقيح المستمر للمعايير المحاسبية والتقييم حتى أن هناك إلزاماً قوياً للبلد التي ليست لديها معايير محاسبية أن تتبع المعايير الدولية (41 معيار حالياً) والمعروف أن البلد التي لها معايير خاصة فتلك المعايير مشتقة أو مطابقة لحد كبير مع المعايير الدولية.

¹ - عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 159.

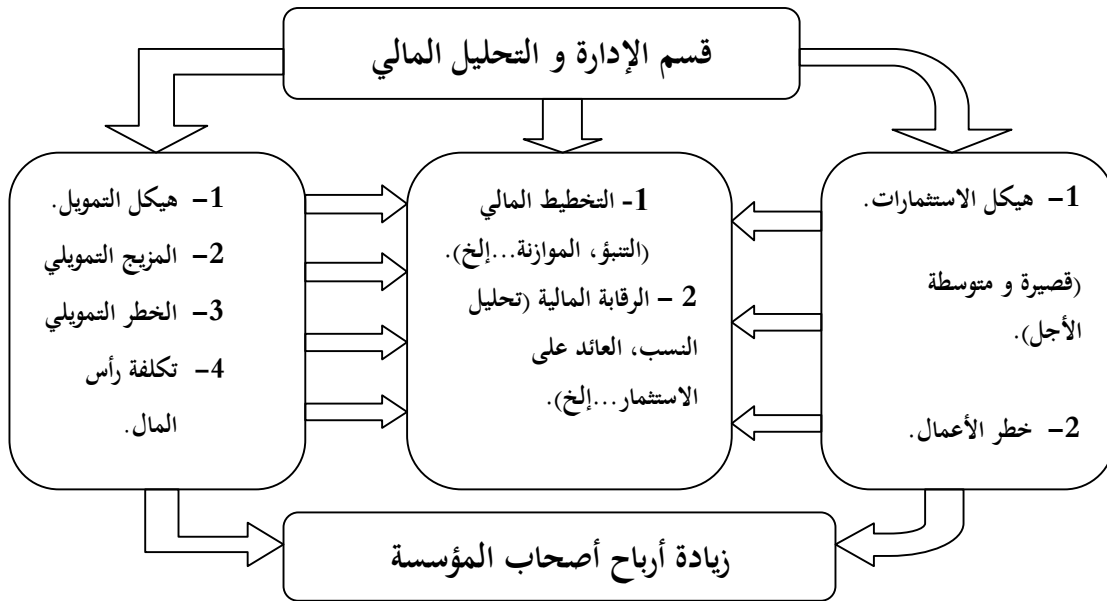
² - خليل أحمد الكايد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 162.

2- وظائف التحليل المالي:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، وسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل رقم (01): يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:



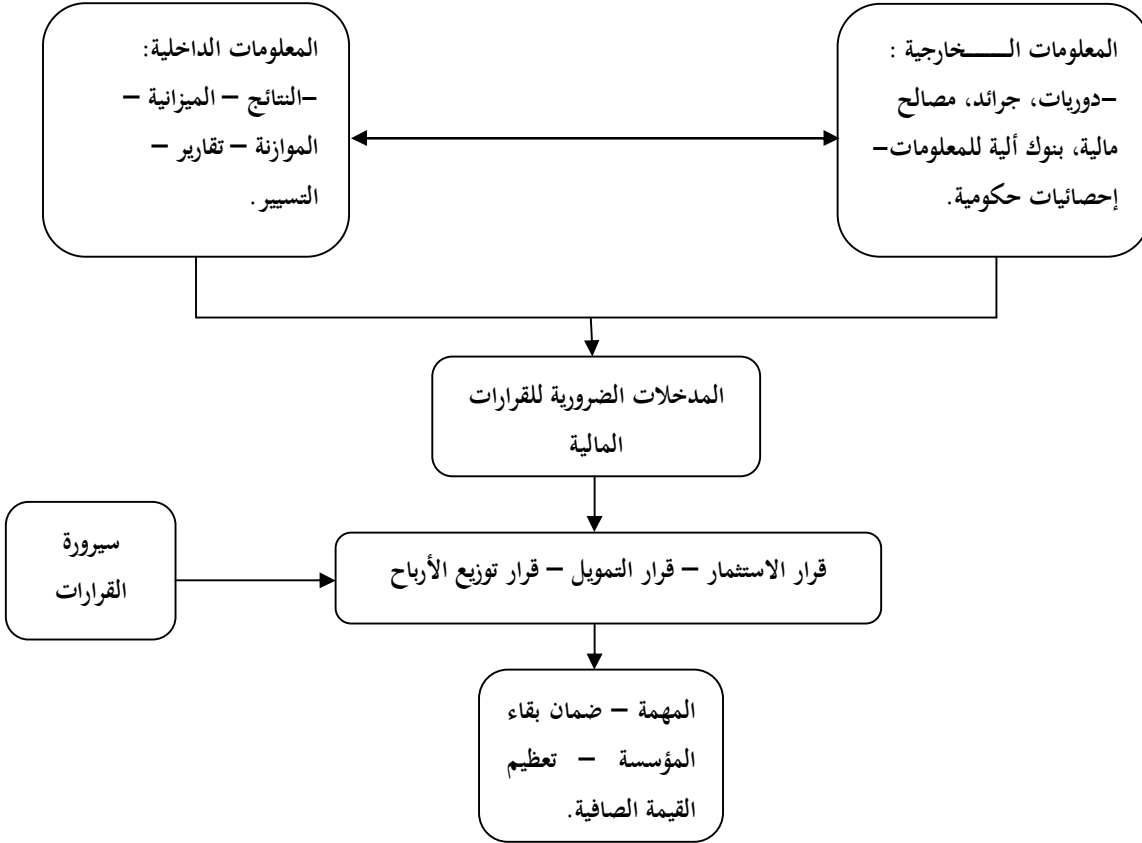
المصدر: سلماني طارق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 94.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل، كلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.¹

الشكل رقم (02): مصادر معلومات الوظيفة المالية-المحيط (قانوني، جبائي، تنفسي ...).



المصدر: سليمة خاراف، أدوات التحليل المالي لدى شركات التأمين، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 79.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

1- مقومات التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز اساسية لابد من مراعاتها، فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي اقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه،

¹ - سلماني طارق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 19-20.

ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيملي يلي:¹

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن بين سميت الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

3- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمخصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذي القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

2- منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:²

1-2 تحديد الهدف من عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص : 4-5.

² عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص : 155-156.

2-2 تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرتها وإمكانيات العميل.

2-3 تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول الى أهدافه:

أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

2-4 اختيار أسلوب وأداة المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:

ومن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي بالإضافة الى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

__ استعمال المعلومات التي تتوفر لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.

__ اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج وقد تظهر الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.

__ تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في قياس.

__ دراسة وتحديد أسباب الانحراف.

__ وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.¹

¹ - عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 155 - 156.

المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل إلى تحديد اتجاه عمله والأدوات المستعملة، ويمكن توضيحها في:

المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي

1- معايير التحليل المالي:

مما تقدم يتضح أن النسب المالية إنما تمثل حصيلة قسمة فقرة حسابية في القائمة المالية عن فقرة أخرى، ولذلك فإن دراستها بشكلها الرقمي المطلق قد لا يوفر أي مدلولات فاعليه، فمثلا أن نسبة صافي لربح إلى المبيعات هي 15% في مؤسسة معينة قد لا يوضح الكثير لقارئ المعلومة، وما إذا كانت هذه النسبة جديدة أم لا، طبيعية أو استثنائية، وذلك فإن تقييم مدى أهمية النسبة المعنية التي يتم التوصل إليها يقتضي مقارنتها بمعيار معين بغرض التأكد من ملائمتها.

من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي، وهذه المعايير هي:¹

1-1 المعايير المطلقة (المعايير النمطية):

ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين وهي لذلك تمثل خاصية متصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية. ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، وهي لذلك قد تنفع لبعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الآخر ومثالها أن نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق 2 و1، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة.

1-2 معايير الصناعية أو المعايير القطاعية:

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط وهي لذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تنتقد أيضا في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل انفرادي.

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 134-135.

1-3 المعيار التاريخي:

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء المؤسسة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادةً يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

1-4 المعيار المخطط أو المستهدف:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة المؤسسة ومقارنة ما كان متوقعاً ولما حققته المؤسسة فعلاً.

2- خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة، إن خطوات التحليل المالي هي:

1- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل..... الخ.

2- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

3- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

4- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.¹

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 2004، ص ص:

5- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

6- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.¹

المطلب الثاني: استعمالات والجهات المستفيدة من التحليل المالي

1- استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:²

1-1 التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناد إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الاطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

1-2 التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد والمؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها وكفاءتها الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

1-3 تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما، وفي حالة رغبة المؤسسة لشراء مؤسسة أخرى تتولى الادارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها كما تقدر الأداء المستقبلي لها وفي

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص ص 234-235.

نفس الوقت تتولى الادارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

1-4 تحليل تقييم الاداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في ادارة موجوداتها، وتوازنها، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الادارة، المستثمرين والمقرضين.

1-5 التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.¹

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الاسئلة التي تهم مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعهدات العلمية المتخصصة. بناءً على ذلك ويمكن تقسيم الجهات المستفيدة للتحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل المالي:²

2-1 المستفيدين داخل المؤسسة:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المؤسسة ابتداءً من رئيس مجلس الادارة مروراً بمجلس الادارة والمدير العام، ومديري الادارات ورؤساء الأقسام..... الخ.

2-2 المستفيدين من خارج المؤسسة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة ونظراً لان اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الانسب تقسيمها إلى ما يلي:

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص : 234 - 235.

² - محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي والاسواق المالية الدولية، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص: 90-91.

2-2-1 المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة:

يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناعية الاقراض الحكومية، والدائنون التجاريون وحملة السندات، ويقع ضمن هذه المجموعة الحسابات والموظفون والعاملون في المؤسسة.

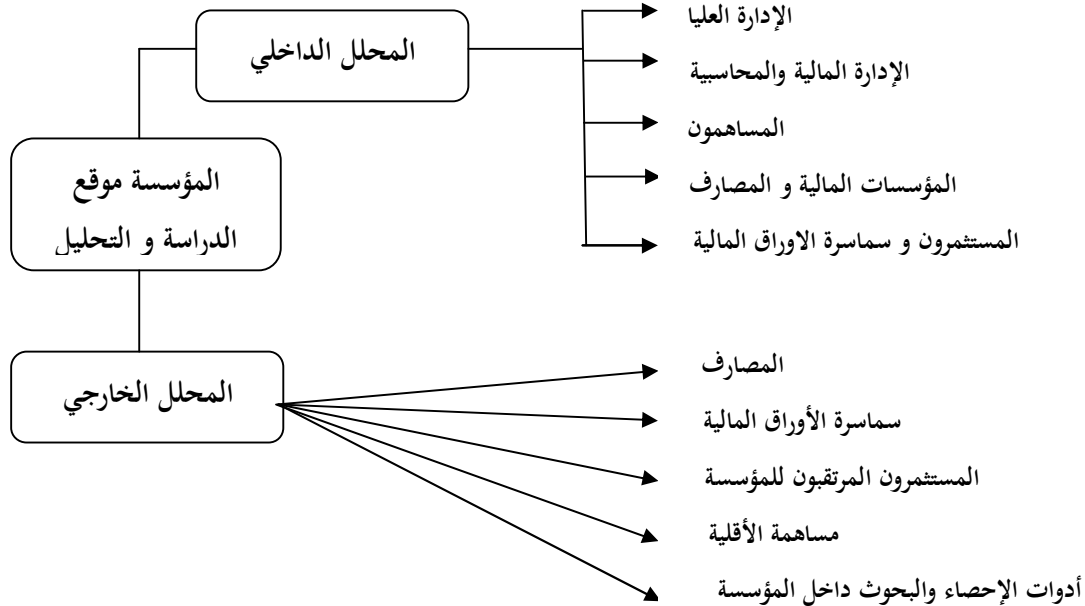
2-2-2 المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمؤسسة بصورة غير مباشرة:

ويقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين تربطهم كمصالح واهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد إلا أن لهم بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية: البورصات وأجهزة التخطيط الحكومية وأجهزة الأجهزة الغربية ومراكز البحث العلمي والباحثون المتخصصون، والصحافة الاقتصادية ومجلس الغرف الصناعية والغرف التجارية.¹

يعرض الشكل التالي وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها:²

الشكل رقم (03): يوضح وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها:



المصدر: علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016، ص 53.

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90-91.

² - علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 52.

المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي وستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته هي المعلومات المستسقاة من السجلات المحاسبية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية لها، والتي هي سرد رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة وهذه القوائم هي:

1- قائمة المركز المالي أو ما يسميها المحاسبون الميزانية العمومية:

وهذه تصور الأوضاع المالية للمؤسسة كما كانت عليه في تاريخ معين، وسيتم شرح نماذج عنها لاحقا.

2- قائمة نتائج الأعمال:

أي قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر ويمثل رصيد ما حققته المؤسسة من ربح أو ما تحمّلته من خسارة خلال فترة زمنية محددة تسمى الفترة المحاسبية ويتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بوجهة نظر المحاسب بالأساليب المحاسبية المتبعة في المؤسسة.

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

من أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها لاقتصاد السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، اتجهت إلى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية مرافقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

تعريف النظام المحاسبي المالي:

هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب، فمن خلال هذه المعايير، تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومات المالية، ففي الإطار المفاهيمي توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين، مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير : " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، وتسمح بحجز، تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات رقمية وتقديم جداول معبرة عن صورة الصادقة للوضعية المالية، وعن الأداء وخزينة المؤسسة عند نهاية الدورة".¹

¹ - قانون رقم: 07-11 بتاريخ 25 /11 /2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 121-33.

المطلب الثاني : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

النظام المحاسبي المالي الجديد وامتثالاً للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية:

1- الميزانية:

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتنبغي أن تشمل على العناصر التالية:

الأصول: التي تميز فيها بين الأصول غير جارية والأصول الجارية، والمعيار الذي يتم بموجبه هذا التمييز هو المدة،

إذا ما كان لأقل من سنة فهو أصل جاري وما عدى ذلك فيعتبر غير جاري.

الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فان الاموال الخاصة والديون أكثر

من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما لأقل من سنة فهي خصوم جارية.

الجدول رقم (01): الميزانية (المحاسبية والمالية المختصرة) بتاريخ N/12/31.

الخصوم			الأصول		
الميزانية المالية المختصرة	الميزانية المالية	الميزانية المحاسبية	الميزانية المالية المختصرة	الميزانية المالية	الميزانية المحاسبية
أموال دائمة	أموال خاصة	أموال خاصة (1)	الأصول الثابتة	الأصول الثابتة	الاستثمارات (2)
	ديون طويلة ومتوسطة الأجل		أصول متداولة	قيم الاستغلال	المخزونات (3)
ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل	ديون		قيم غير جاهزة	الحقوق

المصدر: حويش أبو بكر، دور التحليل المالي كوسيلة مساعدة في دعم مراقبة التسيير، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 47.

2- جدول حسابات النتائج (الدخل):

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لنتائج وأعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار التاريخ

التحصيل أو التسديد استناداً إلى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى

إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الاجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة

المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، النتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة

الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير .

الجدول رقم (02): نموذج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

N+1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي للاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء العملية
			6- النتيجة العملية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب والرسوم الواجب دفعها عن النتيجة العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

			العناصر الغير عادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
			العناصر العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجموع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق 25 مارس 2009، يحدد قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد: 19، ص 30.

3- جدول تغيرات الأموال الخاصة :

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها اثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقه في اطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه اصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته اعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

4 - تعريف ومحتويات قائمة السيولة النقدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف شامل لجدول سيولة الخزينة بعد الإطلاع على مجموعة من التعاريف، وكذلك متطلبات بناء جدول سيولة الخزينة الذي يعرض تدفقات الخزينة الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة تبعاً لدورات نشاطها (إستغلال، إستثمار، تمويل) خلال دورة محاسبية محددة عادةً ما تكون سنة.

4-1 تعريف جدول سيولة الخزينة

التعريف الأول: عرفه النظام المحاسبي المالي SCF من خلال هدفه بأن جدول سيولة الخزينة يهدف إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها

وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها (مصدرها).¹

التعريف الثاني: جدول سيولة الخزينة هو القائمة التي تفسر المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة - أي توضح من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر أسباب التغير في رصيد النقدية - وهذه المعلومات لا يمكن أن يوصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط، ويُغطي جدول سيولة الخزينة فترة زمنية معينة.²

التعريف الثالث: جدول سيولة الخزينة هو قائمة تعرض التدفقات النقدية خلال فترة معينة مبوبة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك بالطريقة التي تكون أكثر ملائمة للأعمال (مباشرة أو غير مباشرة) وتسمح هذه المعلومات المبوبة لمستخدمي البيانات المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للشركة وأرصدها النقدية وما في حكمها.³

من خلال التعاريف السابقة يُمكن تعريف جدول سيولة الخزينة النقدية كالتالي:

جدول سيولة الخزينة هو قائمة أساسية تلتزم المؤسسات بإعدادها على أساس نقدي، تُساعد متخذي القرارات وخاصة المستثمرين في معرفة مصادر التدفقات النقدية الداخلة واستخدامات التدفقات النقدية الخارجة، من خلال تبويبها كأنشطة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) خلال فترة زمنية معينة.

4-2 محتويات جدول سيولة الخزينة

بموجب المعيار الدولي السابع يتم تحليل وتصنيف النقدية لغايات العرض في جدول سيولة الخزينة إلى

ثلاث مجموعات وهي:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 26.

² - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 268.

³ - حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية: معيار اعداد التقارير المالية-عرض البيانات المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 180.

ومن أجل زيادة فاعلية جدول سيولة الخزينة في تحقيق الأغراض المحددة، يتم تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة المذكورة في شكل مجموعات (أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية)، حيث تشمل كل منها الآثار النقدية للعمليات والأحداث المتعلقة بهذه الأنشطة وفق التالي:

4-2-1 التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تُمثل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الدخل، ولا تُصنف كأنشطة استثمارية أو تمويلية وتشمل التدفقات ما يلي:¹

- التدفقات النقدية الداخلة

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات.
- المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون وأوراق القبض).
- المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).
- أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.

- التدفقات النقدية الخارجة

- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة.
 - المدفوعات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء.
 - المدفوعات عن فوائد القروض و سداد ضريبة الدخل.
 - المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون وأوراق الدفع).
- كما تُعتبر الأوراق المالية أو القروض التي تحتفظ بها المؤسسة لأغراض التعامل أو الإتجار فيها، مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، وبذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب تبويبها كتدفقات نقدية متعلقة بأنشطة التشغيل، وقياساً على ذلك فإن السلف والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية تبوب عادةً ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.²

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص232.

² - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص255.

4-2-2 التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وتتمثل في شراء وامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وعادةً ما تكون هذه الأصول أصول منتجة تُستخدم في توليد الدخل وتدفقات نقدية مستقبلية وتشمل التدفقات التالية:¹

- التدفقات النقدية الداخلة

- المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.
- المتحصلات من بيع جزء من المؤسسة.

- التدفقات النقدية الخارجة

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.
- المدفوعات لشراء مؤسسة.

مع ملاحظة أن النقدية المتحصلة من أرباح بيع الأصول الثابتة والسندات والأسهم -إن وجدت- تظهر ضمن الأنشطة الاستثمارية، وكذلك الخسارة إن وجدت، في حين تظهر الفوائد المستلمة عن استثمار السندات وتوزيعات الأرباح عن استثمارات الأسهم ضمن الأنشطة التشغيلية.²

4-2-3 التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تتمثل في مصدر التمويل الأصلي كرأس المال المدفوع من أصحاب المؤسسة أو مصادر التمويل الأخرى عن طريق الاقتراض من الغير، وقد حددها المعيار الدولي السابع بأنها تلك الأنشطة التي تؤثر في هيكل حقوق الملكية وهيكل الاقتراض لدى المؤسسة بالزيادة أو النقصان وتشمل التدفقات التالية:³

- التدفقات النقدية الداخلة

- المتحصلات النقدية من أسهم المؤسسة.
- المتحصلات النقدية من إصدار المؤسسة للسندات.
- المتحصلات النقدية من قروض حصلت عليها المؤسسة سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

- التدفقات النقدية الخارجة

- المدفوعات النقدية لشراء أسهم المؤسسة (أسهم الخزنة) أو تخفيض رأس المال.

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 234.

² - نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة عن الاصول العلمية والعملية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2012، ص ص 274-276.

³ - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 236.

- المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح على أصحاب ومساهمي المؤسسة.
 - المدفوعات النقدية لسداد سندات مُصدرة من قبل المؤسسة.
 - المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الأجل.
- مع ملاحظة أن فوائد السندات وفوائد القروض المدفوعة تظهر ضمن الأنشطة التشغيلية.

خلاصة الفصل:

يمد التحليل المالي الإدارة بالمعلومات المالية التي تساعد على تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها، وهذه المعلومات المالية تلقى الضوء على ظروف المؤسسة وحالتها المالية ودرجة تطورها بالنسبة إلى للصناعة التي تنتمي إليها وموقعها بين المنافسين وغيرها من المعلومات التي تساعد على رفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية، أي أن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة أو القائم بتحليل وضعية المؤسسة للتعرف على نتائج تطبيق السياسات وتنفيذ القرارات.

الفصل الثاني

مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

الفصل الثاني : مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في المجال الاقتصادي والتي أدت إلى تزايد المعلومات المحاسبية والإفصاح على النتائج والقوائم المالية، ومن هنا جاءت أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، في بيئة تمتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة.

يقوم هذا الفصل بتقديم آليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، عن طريق بعض المؤشرات المالية، التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويتم معالجة هذا الفصل في ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول : تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثاني : تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط.

المبحث الثالث : تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي.

المبحث الأول : تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساسا مكانا لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة، والعاملان اللذان يطلعان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية واقتصادية وعلمية مفيدة كانت لها نتائج مرضية والعكس بالعكس.

من هنا يأتي الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد ظهر هذا الاهتمام أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية تأخذ هذا المفهوم.

المطلب الأول : ماهية التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسات الاقتصادية لبلوغه لأنه يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة استحقاقها، فهو يعتبر بمثابة مؤشر أمان للمؤسسة وللوصول إلى هذا الهدف لا بد للمؤسسة القيام بتحليل سياستها المالية المتبعة لإعطاء صورة عن نقاط الضعف ونقاط القوة في هذه السياسة والقيام بتصحيحها.¹

الفرع الأول : مفهوم التوازن المالي

تسعى معظم المؤسسات لتحقيق نوع من التوازن المالي الذي يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة مواعيد استحقاقها ويمكن تعريف التوازن المالي كما يلي :

يعرف التوازن المالي بأنه ذلك التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق درجة ثبوتها. ومنه يستخلص مما سبق أن التوازن المالي هو عبارة عن توفير كافة الاحتياجات المالية للمؤسسة، وهذا ما يضمن لها عدم الوقوع في العسر المالي والوفاء بديونها قصيرة الأجل والتزاماتها المالية.²

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 239.

² - المرجع نفسه، ص 240.

الفرع الثاني : أهمية التوازن المالي

وتتجسد أهمية التوازن المالي فيما يلي:¹

- الاستقلال المالي للمؤسسة تجاه الغير .
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي .
- تجنب الخطر المالي .
- يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية من حيث مجالات حسن استعمالها .
- تقييم الأداء المالي .

المطلب الثاني : مستويات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من الأدوات المهمة المستخدمة في التحليل حيث يمكن بواسطتها معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها ونجد ثلاثة أنواع:²

1- رأس المال العامل : يعتبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة وبالتالي يمكن هذا المؤشر من الحكم على مقدار الزيادة في الأصول المتداولة المستخدمة، وعليه يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية :** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- **من أسفل الميزانية :** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² - محمد مبروك، ابوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ط 2، 2009، ص 13.

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن إيضاحها كما يلي :

- رأس المال العامل منعدم : حالة توازن مالي أمثل.

- رأس المال العامل موجب : يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة ومتوسط الأجل.

- رأس المال العامل سالب : يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل.

2- إحتياج رأس المال العامل : تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية وهي ديون قصيرة

الأجل، وهذه الموارد تغطي مستلزماتها لاحتياجات الدورة (وهي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) فإذا كان الفرق موجبا فإن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى وعليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، وبالتالي تلجأ إلى مواردها التي تزيد مدتها عن الدورة أو تحتاج إلى رأس مال العامل والعكس في حالة سلبية النتيجة، ويتم احتساب إحتياج رأس المال العامل بالمعادلة التالية:¹

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة خارج الخزينة} - \text{الخصوم المتداولة خارج الخزينة}$$

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة للاستغلال} + \text{خارج للاستغلال}) - (\text{الخصوم المتداولة للاستغلال} + \text{خارج الإستغلال})$$

تغيرات إحتياجات رأس المال العامل :

- إحتياجات رأس المال العامل الموجبة : هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك للتغطية إحتياجات الدورة فهذا يدل على أن إحتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل إحتياجاتها.

- إحتياجات رأس المال العامل سالبة : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع إحتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة.²

¹ - محمد مبروك، ابوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص 25.

وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

- احتياجات رأس المال العامل المعدومة : هذه الحالة تكون عندما تغطي موارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.¹

3- توازن الخزينة: تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن ان تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي بين رأس المال العامل واحتياجات من رأس المال العامل، وتحسب كما يلي:²

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل
الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

المبحث الثاني : تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط

يدرس هذا المبحث النشاط والسيولة المالية في المؤسسة، واللذين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين للوضع المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وباستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمل للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

المطلب الأول : نسب السيولة

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، وتشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلى أنها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل.³

¹- ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

²- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط 1، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000، ص 52.

³- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 83.

1- نسبة التداول : تستخرج نسبة التداول من قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتتضمن الموجودات المتداولة الموجودات النقدية والشبه النقدية مثل الحسابات المدينة والمخزون السلعي، في حين تشمل المطلوبات المتداولة حسابات الدائون وأوراق الدفع قصيرة الأجل والمستحقات القصيرة الأجل وغيرها، وعلى وفق الصيغة التالية: ¹

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2- نسبة السيولة السريعة : تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد، ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة وتحسب كما يلي: ²

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{بضاعة آخر مدة} + \text{المصاريف المدفوعة})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- نسبة النقدية : وتعتبر هذه النسبة أكثر تشدداً من النسبتين السابقتين كمقياس لسيولة المؤسسة، لأنها تركز على قياس المركز النقدي للمؤسسة ممثلاً بمقدار النقدية المتاحة لها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحدد بالمعادلة التالية: ³

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلب الثاني : نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة، الثابتة والمتداولة، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول.

1- معدل دوران الأصول : ويشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول. ⁴

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 113.

² المرجع نفسه، ص 114.

³ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 70.

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008، ص 59.

وهو يشير أيضا إلى إستراتيجية التسعير : هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الأصول مع هوامش الربح المنخفضة، ويتجه المحللون الماليون لاحتساب معدل دوران الأصول الثابتة، للتعبير عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد المبيعات أو الإيرادات، وغالبا ما تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة المؤسسات الصناعية، حيث تستخدم تلك الأصول بشكل مباشر في عمليات الإنتاج، وعندما تقوم هذه المؤسسات بعمليات شراء واسعة لزيادة أو تحديث خطوط الإنتاج على سبيل المثال، عادة ما يقوم المحلل المالي بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لمعرفة جدوى تلك الاستثمارات. ويحتسب كما يلي:¹

$$\text{صافي المبيعات} \div \text{القيمة الدفترية للأصول}$$

2- معدل دوران العملاء : تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ويجب أن لا تتجاوز المدة 90 يوم عادة، وعلى لعموم يجب مقارنتها دائما بمعدل آخر هو معدل دوران الموردين ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران العملاء} = (\text{مستحقات العملاء} \div \text{رقم الأعمال}) \times 360$$

3- معدل دوران الموردين : يبين هذا المعدل المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن، وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مستحقات الموردين} \div \text{المشتريات} \times 360$$

¹- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

²- المرجع نفسه، ص 62.

³- المرجع نفسه.

3- معدل دوران الذمم المدينة : تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فبعض المؤسسات تظهر في تقاريرها المالية حجم المبيعات الكلي، مما يؤثر على هذه النسبة وفقا لحجم المبيعات النقدية، وضمانا للدقة في احتساب هذا المؤشر فإنه يجب أخذ مجموع الحسابات المدينة قبل طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما يتم إضافة قيمة أوراق القبض برسم التحصيل إلى مجموع حسابات الذمم المدينة، وذلك في حال تم خصم هذه المبالغ مباشرة من حسابات الذمم قبل التأكد من تحصيلها، في حين تتطلب الممارسة السليمة لإدارة الحسابات بفتح حسابات خاصة بأوراق القبض لكل مورد أو مقترض، ويتم خصمها للتأكد من تحصيلها، ويحسب كما يلي :¹

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة} \div \text{متوسط الذمم المدينة}$$

ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام ليساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام لإعطاء فكرة من الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل ديونها، وغالبا ما يتجه هدف المحلل المالي عند تحليل الحسابات المدينة إلى المقارنة بين شروط المؤسسة في البيع وبين فترة التحصيل، ومن جهة ثانية مقارنة شروط البيع مع الشروط الخاصة بالمنافسة والصناعة، وعادة ما يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على فترة تحصيل الذمم المدينة بخصم ثلاثة أيام من النتيجة النهائية، كمتوسط فترة تحصيل الشيكات لدى البنوك، ويحسب كما يلي :²

$$\text{فترة تحصيل الذمم المدينة} = 365 \div \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المبحث الثالث : تقييم الوضع المالية عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي

يتم مناقشة هذا المبحث في مؤشرين آخرين من مؤشرات تقييم الوضع المالي في المؤسسة وهما مؤشري الربحية ونسب الرفع المالي.

المطلب الأول : نسب الربحية

وتقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية وتشمل النسب التالية:¹

1- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات: يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات، وحيث أن كل من بسط ومقام النسبة يتضمن رقم المبيعات فإنها تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = (\text{صافي الربح} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

2- العائد على حقوق الملكية: يتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة نجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

3- معدل العائد على الأصول: يطلق على هذه النسبة صافي الربح على مجموع الأصول حيث يقوم عليها نظام الديون ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي قبل الفوائد والضريبة على مجموع الأصول.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

¹ - منير إبراهيم هندي، إدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 97-98.

المطلب الثاني : نسب الرفع المالي

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة، وتمثل هذه النسب فيما يلي¹:

1- نسبة المديونية : وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من عبء ديونها ويمكن حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية :

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = (\text{الديون قصيرة الأجل} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = (\text{الديون طويلة الأجل} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

2- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية : تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، ومؤشر الارتفاع لهذه النسبة غير جيد ويبين عدم قدرت المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين، ويتم حسابها على النحو التالي :

$$\text{نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية} = \text{إجمالي الديون} \div \text{حقوق}$$

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

3- نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة : تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الاصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الاصول الثابتة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني العكس وتحسب كما يلي :¹

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \text{حقوق الملكية/صافي الأصول الثابتة}$$

4- عدد مرات تغطية الفوائد : وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها، وتحسب كما يلي :²

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الضرائب} \div \text{الفوائد}$$

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - المرجع نفسه، ص 54.

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل مناقشة بعض وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بها المحلل المالي داخل المؤسسة تساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، كما تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث

واقع تطبيق التحليل المالي
في المركب الصناعي التجاري
الحضنة بالمسيلة

الفصل الثالث : واقع تطبيق التحليل المالي في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

تمهيد

تدعيما لما تم دراسته في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تم إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فتم اختيار إحدى المؤسسات الفاعلة على مستوى ولاية المسيلة، حيث تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات التي تنشط في الولاية ومنتجاتها من أهم المنتجات الرائدة في المنطقة، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا ستم الدراسة الميدانية من خلال التطرق لثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017).

المبحث الثالث : تحليل محتوى القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017).

المبحث الاول : تقديم عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

قبل النظر إلى المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف)، لا بد القيام بإطالة على المؤسسة الأم.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- مؤسسة الرياض بتيارت.
- مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/32 بتاريخ 1982/11/27 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض"، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت شكل المؤسسة مساهمة برأس مال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- 80%: المؤسسة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

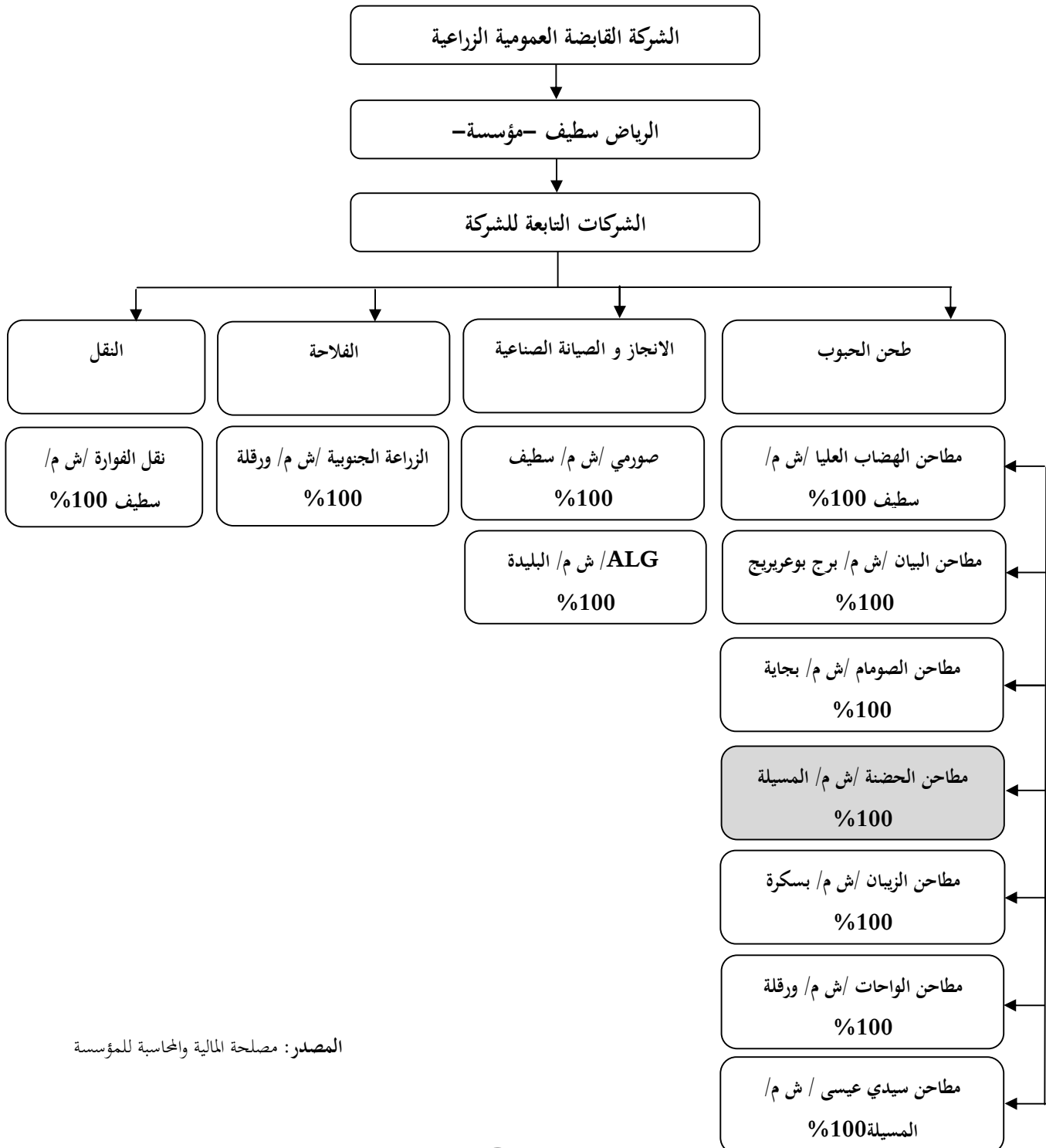
- 11%: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

- 09%: أشخاص طبيعيين.

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسة

يكمُن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، ويمتلك المجمع عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة، برج بوعرييج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، ويمكن توضيح اختصاصات المؤسسات التابعة لرياض سطيف في الشكل رقم (04) التالي:

الشكل رقم(04): يوضح اختصاصات المؤسسات التابعة لرياض سطيف



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسة

المطلب الثاني : التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة وأهدافه

يتم التعريف بالمؤسسة من خلال التطرق إلى ما يلي :

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980، حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى مؤسسة تابعة لرياض سطيف في شكل مؤسسة مساهمة "مطاحن الحضنة"، وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م² منها 12.555 م² مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والأخر جديد:

بالنسبة للقسم القديم يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف المؤسسة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت ب 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف المؤسسة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

-المقر الاجتماعي:

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجاني الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعرييج وولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

- صندوق بريد رقم 11 المسيلة. - الهاتف: 035.55.39.88 / 035.55.16.86

- هاتف / فاكس: 035.55.00.60 - السجل التجاري: 38 ب 562030.

2- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

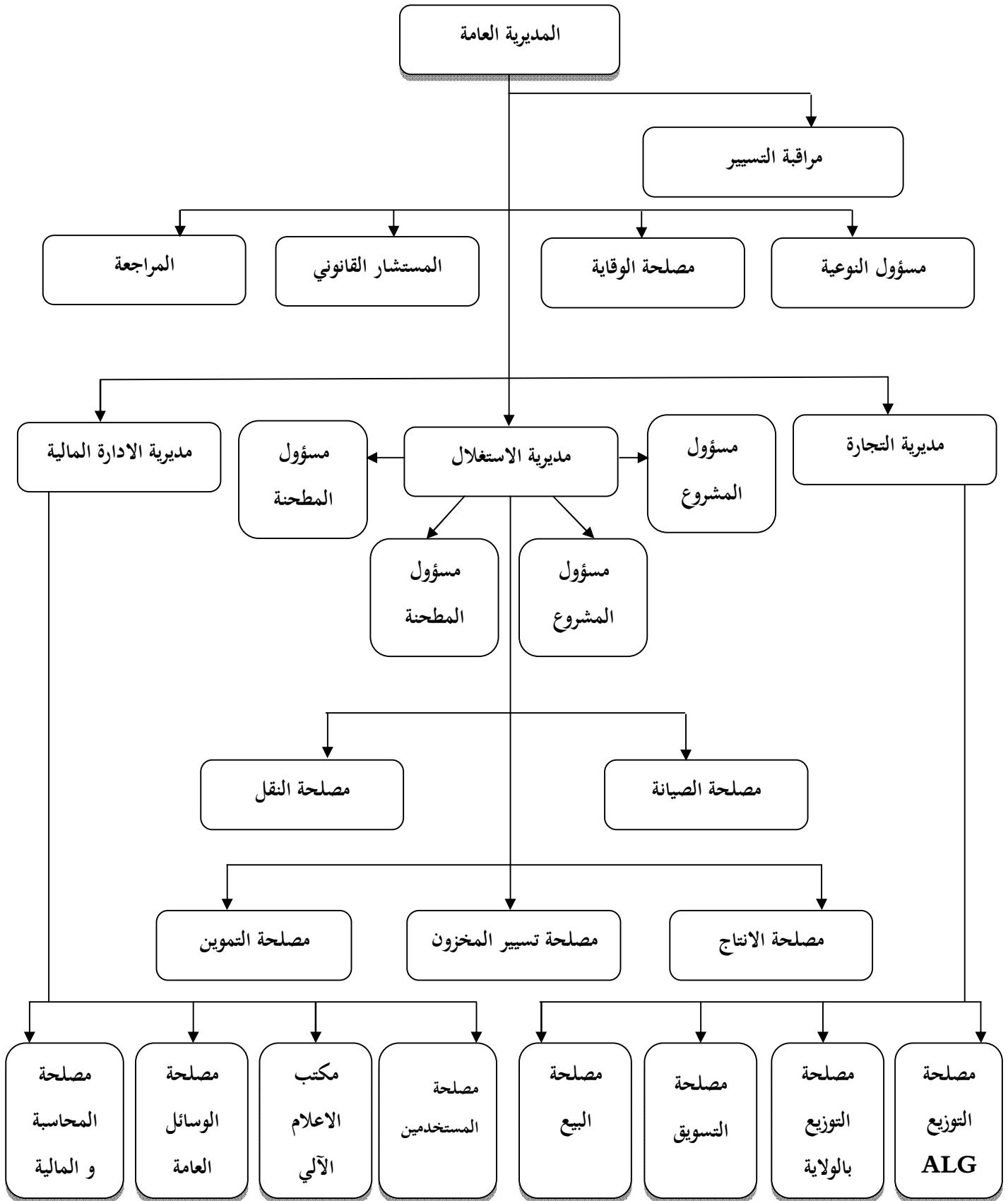
المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسة

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الانتاج وتحسين نوعيتها.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السמיד والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم باقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج، والتوزيع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة

يعتبر الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكن من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسة

• شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة

أولاً- المديرية العامة:

يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة، مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
 - التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر، والأقسام الداخلية وينسق بينها.
 - يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للمؤسسة الام.
- وتشمل المديرية العامة:

1- مراقبة التسيير: تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له، وله عدة مهام وهي:

- التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها.
- هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه.
- إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية.
- تقدم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج.
- يقدم دراسة تقييمية للإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات.
- إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار.
- اكتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها.
- إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة.
- تقديم النصح والاستشارة للمصالح الأخرى.

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسة

- جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لاستخدامها فيما بعد في إعداد الموازنات.
- تقديم شرح للإدارة لأسباب الانحراف إن وجدت وتقديم شرح للإيجابيات إن لم توجد انحرافات.
- 2- مصلحة الوقاية والأمن:** ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.
- 3- الاستشارة القانونية:** حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.
- 4- مسؤول النوعية:** حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة والمقدار.
- 5- المراجعة:** يعمل لصالح المؤسسة، تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا: مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1- مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.
- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- مصلحة الإنتاج: مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج

نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المحددة عمليا، كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة، ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- مصنع التحويل رقم(01): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها: 5500 خلال 24 ساعة.

ب- مصنع التحويل رقم(02): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفريئة على الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها: 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 من القمح اللين خلال 24 ساعة.

2-1- الطاقات الإنتاجية:

السميد: 30630 قنطار في اليوم (سميد ممتاز ب: 64% نسبة استخلاص).

الدقيق (الفريئة): 1.080 قنطار في اليوم (دقيق خبز ب: 72% نسبة استخلاص).

كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إلى ثلاثة فروع:

- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوضيب.

3- مصلحة الصيانة: وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 2/سا/24 سا وتترع هذه المصلحة إلى:

- فرع الإلكترونيكانيك: ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.

- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزونات الأكياس.

- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- مصلحة النقل: تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد.

ثالثا: مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع

على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.

- فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبة المبيعات.

- فرع المحاسبات.

مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال

وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط

العمالي وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.

- فرع الخدمات الاجتماعية.

مصلحة الإعلام الآلي: يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الاعلام الآلي ومتطلباته.

مصلحة الوسائل العامة: من مهامها:

- متابعة جيع الأشغال التابعة للوحدة.

- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

رابعا: مديرية التجارة: ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين

وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها، وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط

البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة، والتنسيق بين مصالحها وتتفرع إلى:

- مصلحة التوزيع بالجزائر.

- مصلحة البيع.

- مصلحة التوزيع الولاية.

- مصلحة التسويق.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2015-2017)، المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول : عرض ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم (1-6)، الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنة (2015-2017).

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة : الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول"

الجدول رقم(03): الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب

الأصول" للفترة (2015 - 2017)

الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
-	-	-	أصول غير متداولة
-	-	-	تثبيات غير عينية
1914280019,89	1945644128,94	1327713717,24	تثبيات عينية
255898153,36	255898153,36	255898153,36	الأراضي
871709150,15	887613811,41	897103027,84	المباني
727095307,54	161844301,03	131750436,82	المنشآت التقنية
-	-	42962099,22	المعدات والأدوات الصناعية
-	-	-	تثبيات عينية أخرى
59577408,84	640287863,14	674359524,57	تثبيات في شكل امتيازات
18800,00	18800,00	18800,00	التثبيات الجاري انجازها
-	-	-	تثبيات مالية

–	–	–	سندات الفروع المنتسبة
–	–	–	المساهمات والديون الدائنة الأخرى
18800,00	18800,00	18800,00	السندات المثبتة الأخرى
11693724,86	11663933,17	12189183,13	القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى
–	–	–	الضرائب المؤجلة على الأصول
1925992544,75	1957326862,13	2014281224,94	مجموع الأصول غير المتداولة
			أصول متداولة
183693935,83	172367222,08	148014999,35	منتجات قيد التنفيذ
105935417,00	–	81754845,29	المواد الأولية واللوازم
–	–	57491091,95	التموينات الأخرى
6087751,70	–	8769062,11	المخزونات من المنتجات
71670767,13	–	–	مخزونات أخرى
–	–	71065387,19	ديون واستخدامات مماثلة
–	–	–	ديون على الضرائب الزراعية
–	–	–	ديون ضمن المجموعة
61304968,49	37390501,38	30173316,97	الزبائن
14579752,70	40080352,29	12602457,06	مدينون آخرون
1425040,00	–	28289613,16	ضرائب وما يماثلها
–	–	–	ديون أخرى واستخدامات مماثلة
1087445094,92	1090864366,63	752702532,36	الموجودات وما يماثلها
–	–	–	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
1087445094,92	1090864366,63	752702532,36	الخزينة
1348448791,94	1340702442,38	971782918,90	مجموع الأصول المتداولة
3298029304,51	3274441336,69	2986064143,84	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة 8,80% لسنة 2016 بمقارنة مع السنة الماضية، وهذا راجع للزيادة الملحوظة في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة لسنة 2016 فمثلا يلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في التثبيتات العينية إذ يعود الى الزيادة في المنشآت التقنية بـ 18,59% مقارنة بالسنة الماضية، كما يلاحظ أيضا الزيادة في رصيد حساب الزبائن وهو مؤشر زيادة غير جيد لا يخدم المؤسسة (أموال لدى الغير)، كما أن هناك أموال غير مستغلة في الخزينة يعني تحملها لتكلفة فرصة ضائعة أما سنة 2017 فعرفت زيادة قليلة مقارنة بنسبة الزيادة في سنة 2016 وقد قدرت الزيادة بـ 0,72% مقارنة بالسنة التي قبلها.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من "جانب الخصوم" للفترة (2015-2017)

الجدول رقم(04): الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة من "جانب الخصوم" للفترة (2015-2017) الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
			الأموال الخاصة
-	-	1449460000,00	رأس المال صادر
-	-	-	رأس المال غير مستعان به
-	-	203292170,74	علاوات واحتياطيات
-	-	-	فارق إعادة التقييم
288088495,05	320018795,62	161321002,93	النتيجة الصافية
-	-	-	تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء
1889358864,61	1796561073,67	-	أموال خاصة أخرى
2177447359,66	2116579869,29	1 814 073 173,6	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير متداولة
-	-	-	إعانات التجهيز
-	-	-	سندات الخزينة
-	-	-	إقتراضات أخرى وديون مماثلة
365773383,94	365773383,94	365773383,94	الديون المرتبطة بالمساهمات
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	-	منتجات أخرى وأعباء مؤجلة
-	-	-	المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة
49144821,92	51597966,80	56136812,02	المؤونات للأعباء- (الضرائب/ تجديد الثبنيات)
-	-	-	الجاري إنجازها
-	-	-	المؤونات الأخرى للأعباء
-	-	-	المؤونات والمنتجات
5095636,77	1527392,54	509130,85	الضرائب المؤجلة على الخصوم
411013842,63	409898743,28	413419326,81	مجموع الخصوم غير المتداولة
			الخصوم المتداولة
-	-	-	سندات الخزينة
-	-	-	ديون على الضرائب الزراعية
365622365,54	-	640000000,00	ديون ضمن المجموعة
-	-	799948,40	موردو المواد الأولية
10249995,83	88672734,79	16603449,85	موردون آخرون والحسابات الملحقة

337398,77	1309830,86	45831988,95	الضرائب
309770374,26	681568126,29	55336256,16	ديون أخرى جارية
-	-	-	حزينة الخصوم
685980134,40	771550691,94	758571643,36	مجموع الخصوم المتداولة
3274441336,69	3298029304,31	2986064143,84	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2016 عرفت ارتفاع بنسبة 9,45% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في النتيجة الصافية بـ 49.59 %، وكما يلاحظ انعدام في حساب الموردو المواد الأولية لسنة 2016 و 2017 وهذا مؤشر يدل على التفريط المؤسسة في الائتمان التجاري في التعاملات مع مورديها، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد عرفت انخفاض بنسبة 0,72% مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع إلى الانخفاض في مجموع الديون وبالأخص الديون الأخرى الجارية حيث بلغت نسبة الانخفاض بـ 120% بالمقارنة مع سنة 2016.

المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015- 2017)

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد ايرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2015- 2017)، الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعنية.

الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة

الوحدة: دج

(2015-2017)

2017	2016	2015	البيان
2938072479,46	2866220558,42	2332024449.40	رقم الأعمال
2922857,40	-	246686.69	مبيعات من البضائع
2929861027,62	2866220558,42	2327278450.08	مبيعات من المنتجات التامة
1022417,43	-	596917.40	مبيعات المنتجات الأخرى
4266177,43	-	3902395.23	خدمات الأخرى
-18047988.30	15237146,49	5076288.65	تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ
737650,25	-	-	مهمة بين وحدات الانتاج المثبتة
-	-	1572090.91	اعانات الاستغلال

2920762141,41	2883692432,19	2338672828.96	1- إنتاج الفترة
-2351214016,38	-2328827296,85	-1906594822.87	مشتريات مستهلكة
-23220330,23	-24632144,91	-38490780.55	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-2374434346,61	-2353459441.76	-1945085603.42	2- استهلاك الفترة
546327794,80	530232990,43	393587225.54	3- القيمة المضافة للاستغلال
- 225213568,76	-207601486,99	-148693504.06	أعباء المستخدمين
-4466848,00	-4236950,00	-5686059.00	ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
316647378,04	318394553,44	239207662.48	4- الفائض الاجمالي للاستغلال
9830070,00	23126182,23	61151662.67	المنتجات العملية الأخرى
-25334,48	-411726,37	-1094874.46	الأعباء العملية
-63769930,20	-54888090,87	-39192676.62	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
-5019722,39	22300000,00	-395921252.00	مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
7502867,27	12868361,40	333761105.75	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
265165328,24	276789279,83	233911627.82	5- نتيجة الاستغلال (التشغيلية)
26462619,35	173027,44	475348.96	نواتج مالية
-	-	-5439536.20	أعباء مالية
26462619,35	173027,44	-4964187.24	6- النتيجة المالية
291626947,59	276962307,27	228947440.58	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-	-	-45316286.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-1543511.65	-10151.65	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
-	-	-22300000.00	مشاركة العمال للاستفادة
2964556698.03	2919860003.26	2734060946.34	مجموع نواتج النشاطات العادية
-2676468202.98	-2599841207.27	-2572739943.41	مجموع أعباء النشاطات العادية
288088495.05	320018795.62	161321002.93	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
-	-	-	العناصر الغير العادية (نواتج) (للتوضيح)
-	-	-	العناصر الغير العادية (أعباء) (للتوضيح)
-	-	-	9- النتيجة غير العادية
288088495.05	320018795.65	161321002.93	10- النتيجة الصافية للفترة
-	-	-	الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)
-	-	-	11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة
-	-	-	(1)
-	-	-	منها حصة ذوي الاقلية (1)
-	-	-	حصة المجمع (1)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (05) زيادة في قيمة إنتاج الفترة لسنة 2016 بـ 545.019.603 دج مقارنة بسنة 2015 ليشهد بعدها زيادة في سنة 2017 مقارنة بالسنة التي قبلها، ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في المبيعات من المنتجات التامة، ويلاحظ كذلك الزيادة في استهلاك الفترة لسنة 2016 بـ 408.373.838 دج مقارنة بالسنة التي قبلها لتستمر في الإرتفاع لسنة 2017 لتصل قيمتها إلى 2.374.434.346 دج، كما يلاحظ أيضا غياب النتيجة غير العادية، وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-).

المطلب الثالث : عرض جدول سيولة الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (2017- 2015)

الجدول رقم(06): جدول سيولة خزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة

الوحدة: دج

(2017-2015)

2017	2016	2015	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
2955473673.96	2561263077.93	2401505249.57	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-2750482847.15	-2663800721.13	-2379390264.45	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-247940.44	-200400.29	-530195.50	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-	-11680052.28	-71701115.21	ضرائب على النواتج المدفوعة
204742880.37	-114418095.77	-	تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-198372490.90	7727549.78	2589598.87	تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-	-	-	تحويل الأموال
-	-	-	وضع مبلغ لأجل
-	-	-	استرجاع مبلغ للأجل
6.370.389.47	-106.690.545.99	-47.526.726.72	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)

-10309047.42	-3795581537.54	-63262400.80	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-	-	-	المسحوبات عن اقتناء تسيبتات مادية أو غير مادية
-	-18800.00	-1700282.30	المسحوبات عن اقتناء تسيبتات مالية
-	-	-	التحصيلات الأخرى عن عمليات بيع تسيبتات مادية أو غير مادية
310706.24	173027.44	-	التحصيلات عن عمليات بيع تسيبتات مالية
-	-	-	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	-	-	الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج
-9.789.661,18	-2.000.092.239,75	-64.962.683,10	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من العمليات الاستثمارية (ب)
-	2234727.28	-	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من العمليات التمويلية
-	-1000000.00	-	الدعم
-	2810846557.61	187143829.36	التوزيعات على الأرباح
-	-380000.00	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	-	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى
-	-	-	المماثلة
-	2.811.701.284,89	187.143.829,36	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من العمليات التمويلية (ج)
-	-	-	الأثر المالي لنسبة الصرف على السيولة
-3.419.271,71	704.918.499,15	74.654.419,54	التغيرات أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
1090846366.63	-	677964015.59	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1087445094.92	1090864366.63	752618435.13	أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
-3.419.271,71	1.090.864.366,63	74.654.419,54	التغيرات أموال الخزينة للفترة
-290.770.116,51	770.845.571,01	235.975.422,47	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الجدول رقم(07) : تطور صافي الأنشطة العمليانية والاستثمارية والتمويلية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)

2017	2016	2015	البيان
6 370 389.47	-106 690 545.99	-47 526 726.72	ص ت ن المتأنتية من الأنشطة العمليانية
1.06	-1.24	00.00	معدل النمو
-9 789 661.18	-2 000 092 239.75	-64 962 683.10	ص ت ن المتأنتية من الأنشطة الإستثمارية
1.00	29.79	0.00	معدل النمو
00	2811701284.89	187143829.36	ص ت ن المتأنتية من الأنشطة التمويلية
-3.419.271,71	1.090.864.366,63	74.654.419,54	التغيرات اموال الخزينة للفترة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

إعتماداً على الجدول رقم (6-7) استنتج ما يلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة العمليانية كان سالباً لسنتي 2015 - 2016 وبلغت قيمته 47.526.726,72 دج، 106.690.540,99 دج على التوالي وهذا يعني أن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة العمليانية أكبر من التدفقات النقدية الداخلة، أما في سنة 2017 فقد حقق معدل نمو أكبر مقارنة مع سنة 2016 حيث بلغ معدل النمو 1,06 لتبلغ قيمته في المجموع 6.670.389,47 دج وهذا يدل أن مقبوضات المؤسسة كانت أكبر من مصاريفها.

يلاحظ مكن خلال الجدول أعلاه تباين في القيم لأنشطة الاستثمارية فقد عرفت سنة 2016 فائض في التدفقات النقدية الخارجة مقارنة بالتدفقات الداخلة أكبر منه بكثير من سنة 2015 لتصل إلى -2.000.092.239,75 دج وذلك بمعدل نمو كبير (29,79)، أما سنة 2017 فإن التدفقات النقدية الخارجة انخفضت مقارنة بالسنة الماضية ليصبح المجموع السالب لصافي التدفقات -9.789.661,18 دج أي تغير بمعدل نمو قدر ب (1,00) وهذه الوضعية غير جيدة للمؤسسة وعليها إيجاد طرق لتوليد نقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية مستقبلاً.

بلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنتي 2015 و2016 على التوالي مبلغ 187.143.829,36 دج، 2.811.701.284,89 دج وهذا نتيجة وجود متحصلات نقدية من القروض

وكذا حصولها على قرض في سنة 2016 بـ 2.810.846.557,61 دج، أما سنة 2017 كانت معدومة وهذا راجع لانعدام القروض والديون المماثلة وكذا انعدام المتحصلات التمويلية.

تغيرات أموال الخزينة للفترة كان موجبا في سنتي 2015 و 2016 وبلغ 74.654.419,54 دج و704.918.499,15 دج على التوالي وهذا بسبب تحقيق المؤسسة لصافي تدفقات الأنشطة التمويلية موجب، ويعود السبب الرئيسي في القيمة الكبيرة للقروض المتحصل عليها، وأما في سنة 2017 فقد كان التغير في الخزينة سالبا وهذا بسبب انعدام في صافي الأنشطة التمويلية.

المطلب الرابع : عرض الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة فترة (2017-2015)

يعرض هذا المطلب الميزانية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

الجدول رقم(08): الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب

الأصول فترة (2017-2015) الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1925992544,75	1957326862,13	2014281224.94	الأصول الثابتة
1925992544,75	1957326862,13	2014281224.94	مجموع الأصول الثابتة
183693935,83	172367222,08	148014999.35	أصول متداولة
77309761,19	77470853,67	71065387.19	قيم الاستغلال
1087445094,92	1090864366,63	752702532.36	قيم قابلة للتحقق
			قيم جاهزة
1348448791,94	1340702442,38	971782918.90	مجموعة الأصول المتداولة
3274441336,69	3298029304,51	2986064143.84	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الجدول رقم (09) : الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب

الخصوم فترة (2017-2015) الوحدة: دج

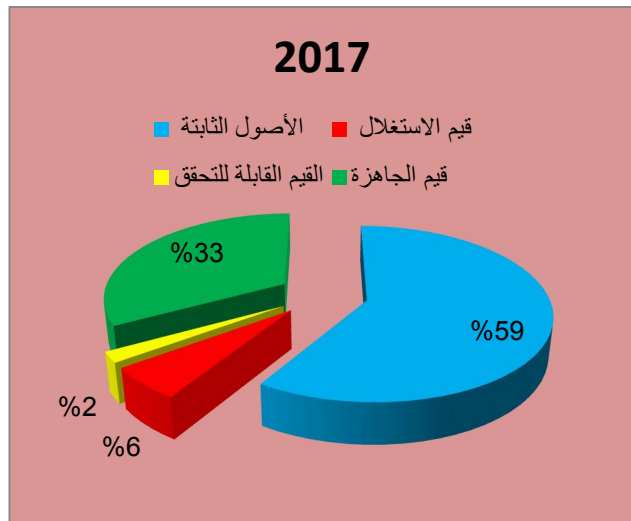
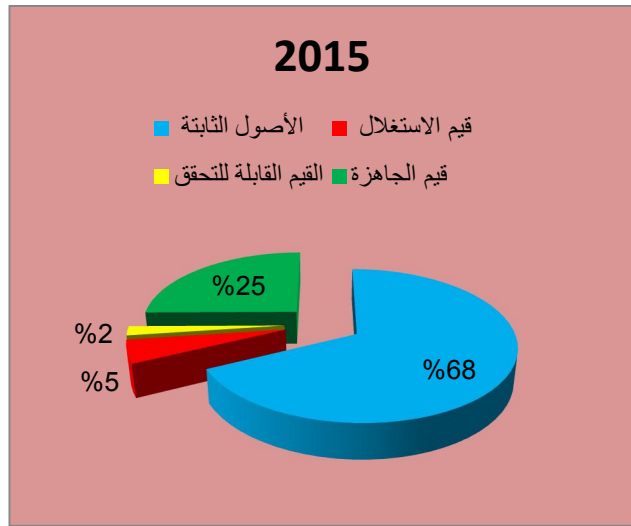
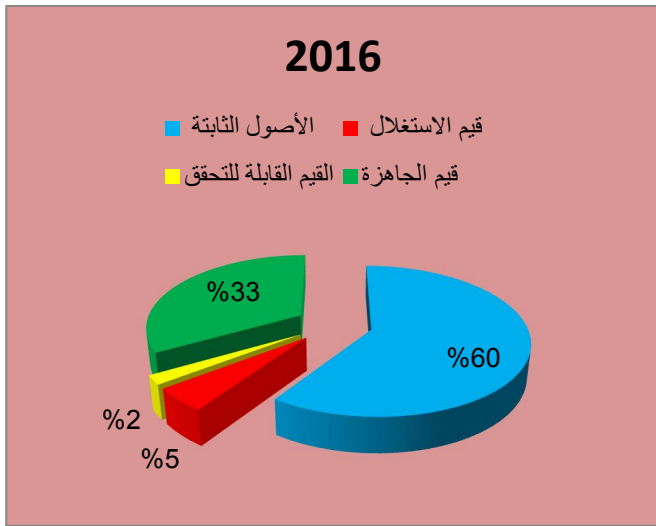
2017	2016	2015	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	

2177447359,66	2116579869,29	1814073173.67	الأموال الدائمة
411013842,63	409898743,28	413419326.81	الأموال الخاصة
			ديون طويلة الأجل
2588461202,29	2526478612,57	2227492500.48	مجموع الأموال الدائمة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	ديون قصيرة الأجل
3274441336,69	3298029304,51	2986064143.84	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة أكثر وضوحا وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

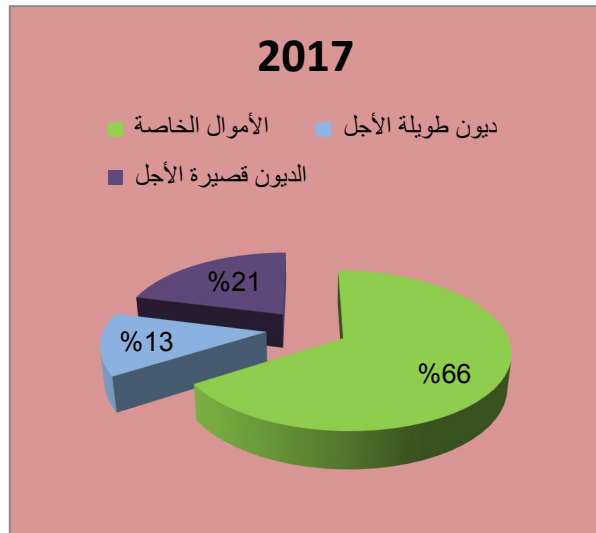
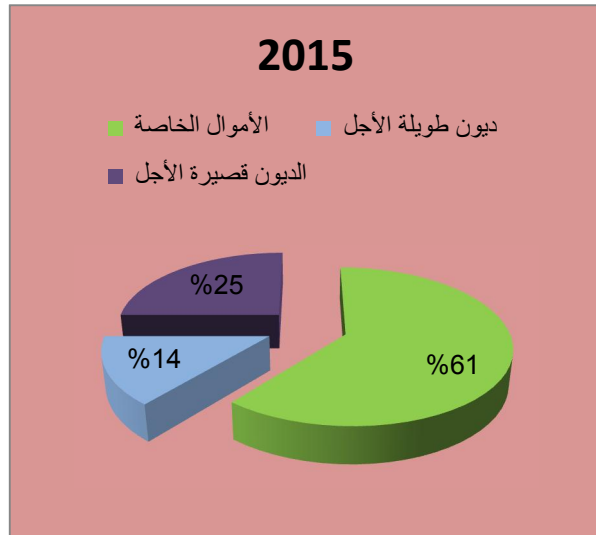
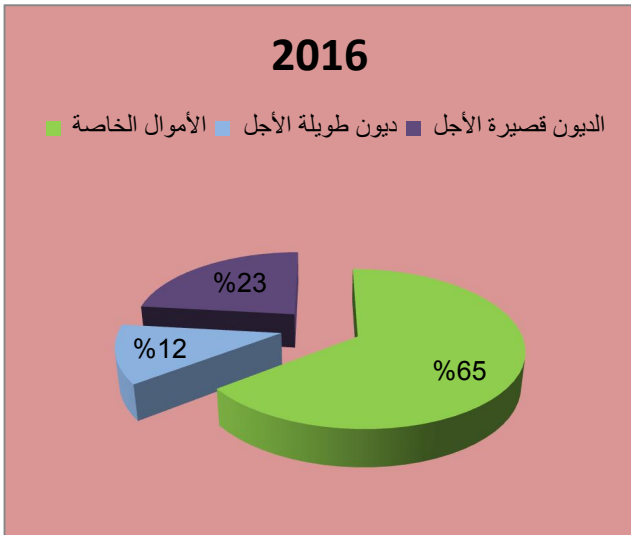
الشكل رقم (06): التمثيل البياني للميزانية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الأصول خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2015 - 2016) والتمثيل البياني لتركيبية أصولها، يلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد انخفضت بنسبة 2.90 % وذلك راجع إلى انعدام في المعدات والأدوات الصناعية، أما من جانب الأصول المتداولة فقد سجلت ارتفاعا في معظم عناصرها فيلاحظ أن قيم الاستغلال قد سجلت زيادة في سنة 2016 وهذا ما يدل على سوء تصريف مخزوناتهما، ويلاحظ أيضا زيادة معتبرة في القيم الجاهزة لنفس السنة وهذا ما يدل على سوء استغلال المؤسسة لهذه القيم، ويلاحظ أن القيم الجاهزة القابلة للتحقق قد سجلت زيادة طفيفة بنسبة 8.26 %، أما بالنسبة للفترة (2016 - 2017) فيلاحظ أن المؤسسة قد حافظت تقريبا على الاستقرار النسبي لأصولها الثابتة والقيم القابلة للتحقق والقيم الجاهزة.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للميزانية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الخصوم خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2015-2017 والتمثيل البياني لتركيبية خصومها، يلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر فهي تمثل وزن نسبي كبير من إجمالي الخصوم، إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 2017 بـ 66 % من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل فتبعت سلوكا معاكسا للأموال الخاصة حيث استمر انخفاض وزنها النسبي ليصل إلى 21 % سنة 2017 بعدما كان سنة 2015 بـ 25 % وأما الديون طويلة الأجل فيلاحظ أن هناك تغير نسبي إذ انخفضت في سنة 2016 بـ 2 % بعدما كانت سنة 2015 تقدر بـ 14 % ثم ارتفعت سنة 2017 لتصبح 13 % مقارنة بالسنة التي قبلها من إجمالي الخصوم.

المبحث الثالث: تحليل محتوى القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (2015-2017)

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها على تطوير نشاطها وتوسيعه، والقيام بتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2015-2017.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

يقوم هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1- حساب رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (10): يوضح تطور رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال

الوحدة: دج فترة (2015 - 2017)

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	2227492500	2526478612,57	2588461202,29
-الأصول الثابتة	2014281224.94	1957326862,13	1925992544,75
رأس مال العامل	213211275.54	569151750,44	662468657,54

1348448791,94	1340702442,38	971782918.90	الأصول المتداولة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	-الديون قصيرة الأجل
662468657,54	569151750,44	213211275.54	رأس مال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاث ليسجل أعلى مستوياته سنة 2017 بـ 662468657.54 دج، بنسبة زيادة قدرت بـ 14.09 % بالمقارنة مع السنة السابقة ومنه فالمؤسسة حققت احدى شروط التوازن (رأس المال العامل موجب)، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم التوافق آجال تحويل الأصول المتداولة (كالمخزونات مثلا) إلى سيولة في موعد استحقاق هذه الديون، وهذا يعود إلى الانخفاض في الأصول الثابتة بـ 2,9 % على عكس ذلك هناك زيادة في الأموال الخاصة بقيمة 298.986.112 دج لسنة 2016.

1-2 أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة:

الجدول رقم (11): يوضح أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال

الفترة (2015-2017)

الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
2177447359,66	2116579869,29	1814073173.67	الأموال الخاصة
1925992544,75	1957326862,13	2014281224.94	-الأصول الثابتة
251454814,91	159253007,16	-200208051.27	رأس مال العامل الخاص
3274441336,69	3298029304,51	2986064143.84	مجموع الخصوم
2177447359,66	2116579869,29	1814073173.67	-الأموال الخاصة
1096993977,03	1181449435,22	1171990970.17	رأس مال العامل الأجنبي
3274441336,69	3298029304,51	2986064143.84	مجموع الأصول
1925992544,75	1957326862,13	2014281224.94	-الأصول الثابتة
1348448791,94	1340702442,38	971782918.9	رأس مال العامل الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-2-1 بالنسبة لرأس مال العامل الخاص:

يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال سنة 2015 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة بالمؤسسة لديها رغبة توسعية من خلال زيادة استثماراتها، هذا أدى بالمؤسسة إلى الاعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز، أما في سنة 2016 و 2017 كانت موجبة، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2017 حوالي 36.67 % بالمقارنة مع السنة الماضية، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فالمصادر الداخلية كانت كافية لتمويل استثماراتها وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية ولوضعيتها المالية.

1-2-2 بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي

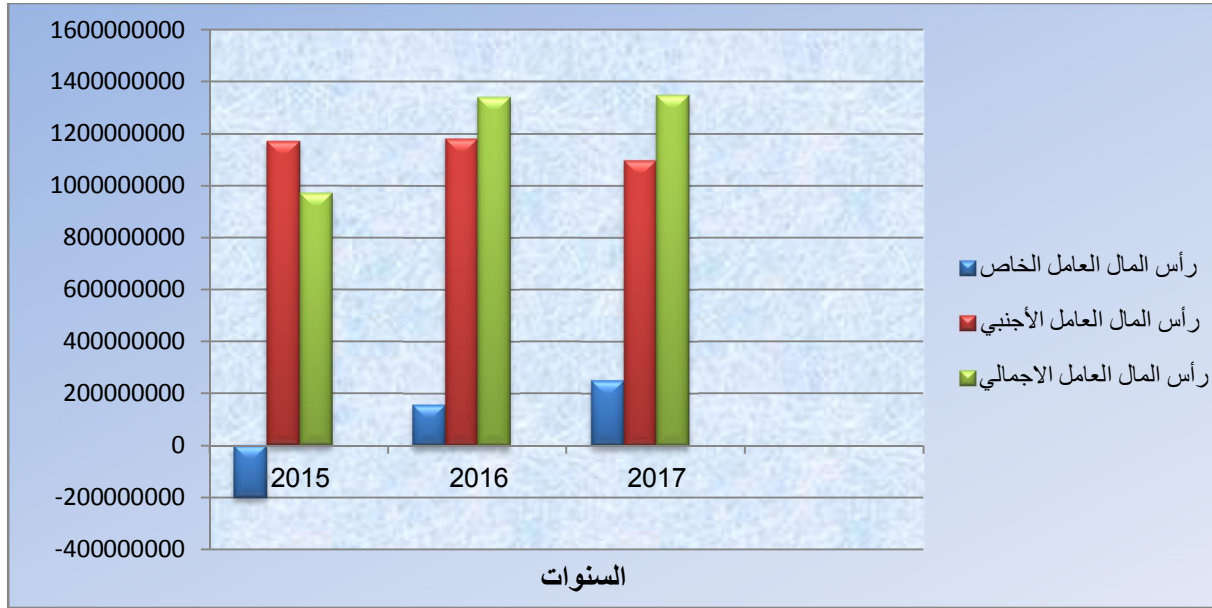
يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة عرفت زيادة طفيفة بالنسبة لسنة 2016 بـ 0.8 % مقارنة بالسنة السابقة، أما سنة 2017 فقد عرفت انخفاضا بنسبة 7.7 % مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يفسر أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها المالية.

1-2-3 بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي

تدل القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة حيث تمثل نسبة القيم الجاهزة للسنتين الأخيرتين بـ 81.37 % و 80.64 % من إجمالي الأصول المتداولة على التوالي.

يمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني:

الشكل البياني رقم (08): يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2015-2017)

2- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

أي: * احتياجات الدورة = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة.

* موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية.

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2015-2017)

الجدول رقم (12): الجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة

بالمسيلة خلال فترة (2015-2017) بالوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
261003697,02	249 838 075,75	219080386.6	احتياجات الدورة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	موارد الدورة
- 424976437,38	- 521712616,19	-539491256.7	احتياجات رأس مال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2015-2017، ويعود الفضل في هذا الانخفاض إلى الزيادة في قيم الاستغلال والقيم المحققة بـ 1.68 % و 8.26 % على التوالي، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ويعد هذا مؤشر جيد للمؤسسة، ولكن عاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال، خاصة في سنة 2015 حيث بلغت الموارد الفائضة 539491256.7 دج، رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس المال العامل سالب).

3- حساب الخزينة (TN)

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2015-2017).

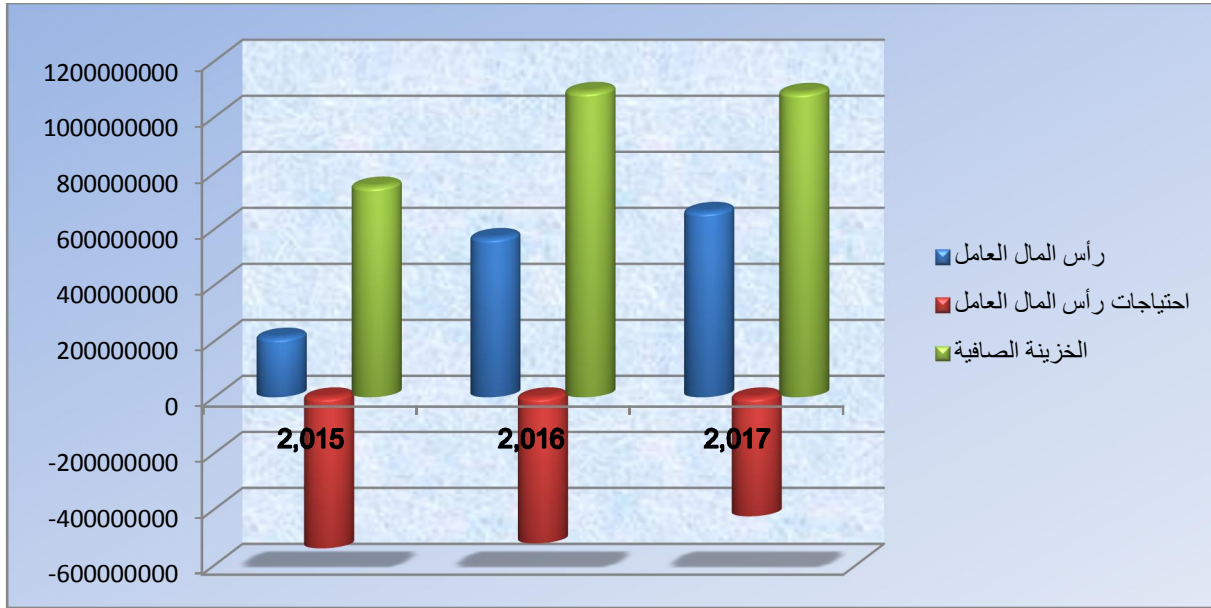
جدول رقم (13): الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2015-2017) الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017
رأس مال العامل	213211275.54	569 151 750,44	662468657,54
احتياجات رأس مال العامل	-539491256.7	- 521 712 616,19	- 424 976 437,38
=الخزينة الصافية	752702532.36	1090864366.63	1087445094,92
القيم الجاهزة	752702532.36	1090864366.63	1087445094,92
السلفيات البنكية	0	0	0
=الخزينة الصافية	752702532.36	1090864366.63	1087445094,92

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، إلا أن تجميد الأموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها حيث لم تقم المؤسسة بتوظيف مواردها الفائضة في سنتي 2016-2017 في مشاريع استثمارية، عكس ما حدث في سنة 2015 فقد وظفت أموالها في مشاريع استثمارية أو تسديد ديونها إذ بلغت 752702532.36 دج لنفس السنة، ومن هذا فقد حققت المؤسسة شرط توازنها الثالث وهو (خزينة صافية موجبة).

الشكل البياني رقم (09): والتمثيل البياني يوضح تطور الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2015-2017) بالوحدة: دج



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2015-2017)

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي يتم القيام باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.

1- حساب نسب السيولة:

يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على النسب السيولة للمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (14): نسب السيولة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2015-2017)

2017	2016	2015	البيان
1348448791,94	1340702442,38	971782918.90	نسبة التداول=الاصول التداوله/الخصوم المتداولة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	
1,97 =	1,74 =	=1.28	
1348448791,94	1340702442,38	823767919.55	نسبة السيولة السريعة=(الاصول المتداولة -المخزون)/الخصوم المتداولة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	

1,70 =	1,74 =	=1.09	
1087445094,92	1090864366,63	752702532.36	نسب النقدية=(النقدية + شبه النقدية)/الخصوم المتداولة
685980134,40	771550691,94	758571643.36	
1,59 =	1,41 =	0.99=	
2938072479,46	2866220558,42	2332024449.4	سرعة دوران النقدية= صافي المبيعات السنوية/(النقدية + شبه نقدية)
1087445094,92	1090864366,63	752702532.36	
2.70 = مرة	2.63 = مرة	3.10= مرة	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

1-1 تحليل نسب التداول

يلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة خلال الفترة المدروسة، وكانت النسب على التوالي (1.28 / 1.74 / 1.97)، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

2-1 تحليل نسب السيولة السريعة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد الصحيح، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

3-1 تحليل نسبة النقدية (نسبة الخزينة الآنية)

من الجدول المبين أعلاه يلاحظ أن نسبة النقدية لمؤسسة خلال سنة 2015 كانت 0.99 % وهي تشير إلى أن المؤسسة احتفظت بقدر معقول من النقدية، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة، أما سنتي 2016-2017 فقد سجلت نسب مرتفعة إذ بلغت أعلى مستوى لها سنة 2017 بـ 1.59 % وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها (سيولة مجمدة).

4-1 دوران النقدية

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن سرعة الدوران النقدية في تغير نسبي في السنوات الثلاث حيث سجل في السنة الأولى 2015 سرعة دوران النقدية قدرت بـ 3.10 مرة وهذا يعتبر مؤشر جيد لاستخدام الفعال

للنقدية، بينما يلاحظ تراجع في السنة الموالية قدر بـ 2.63 مرة، أما في سنة 2017 فكانت سرعة الدوران 2.70 مرة، وهذا يدل على الاستخدام الفعال للنقدية.

2 - تحليل نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية

جدول رقم(15): يوضح نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة

(2015-2017)

الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
288088495.05	320018795.65	161321002.93	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات=صافي الربح/صافي المبيعات×100
2938072479,46	2866220558,42	2332024449.4	
% 9.81 =	% 11.17 =	6.92 = %	
288088495.05	320018795.65	161321002.93	العائد على الأصول=(صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول)×100
3298029304,51	3274441336,69	2986064143.84	
% 8.74 =	% 9.77 =	% 5.40 =	
288088495,05	320018795,65	161321002,93	العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/حقوق الملكية×100
2177447359,66	2116579869,29	1814073173,67	
= 13.23%	% 15.12 =	% 8.89 =	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

2-1 نسبة صافي الربح إلى المبيعات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح لسنة 2015 و 2017 قدر بـ 6.92 % و 9.81 % على التوالي حيث تعتبر هذه النسبتين أقل من نسبة سنة 2016 والتي قدرت بـ 11.17 % هذا يعني أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في هذه السنة مقارنة بالسنتين سابقتي الذكر وهذا راجع إلى السيولة المحمّدة في خزينتيهما.

2-2 نسبة العائد على الأصول

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول متذبذبة بين الصعود والنزول حيث سجلت النسبة 5.40 % في سنة 2015 أي أن كل دينار يستثمر في الأصول ويحقق دخلا

بـ0.540 ديناراً، كما قدرت النسبة سنة 2017 بـ 8.74 % حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2016 بـ 9.77 %.

2-3 معدل العائد على حقوق الملكية

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 8.89 % لكل دينار استثمره في المؤسسة سنة 2015. أما في سنة 2016 فكانت النسبة 15.12 % أي أن الربح في تزايد وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال مواردها، وسجلت في سنة 2017 تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.89 %.

3- تحليل نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): يوضح نسب النشاط للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة

(2015-2017)

الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
2938072479,46	2866220558,42	2332024449.40	معدل دوران مجموع الأصول =
3274441336,69	3298029304,51	2986064143.84	المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول
= 0.90 مرة	= 0.87 مرة	= 0.78 مرة	
10249995,83	88672734,79	17 403 398,25	معدل دوران الموردون = مستحقات الموردون / المشتريات × 360
2351214016,38	2328827296,85	1906594822,87	
= 2 يوم	= 14 يوم	= 3 أيام	
61304968,49	37390501,38	30173316,97	معدل دوران العملاء = (مستحقات العملاء / رقم الأعمال) × 360
2938072479,46	2866220558,42	2332024449,40	
= 8 أيام	= 5 أيام	= 4 أيام	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

3-1 معدل دوران مجموع الأصول

المجال الذي يتراوح فيه معدل دوران مجموع الأصول بين 0.78 مرة و 0.9 مرة، حيث سجلت أدنى معدل للمؤسسة سنة 2015 بـ 0.78 مرة أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.78 ديناراً على

شكل مبيعات، وهذا المعدل منخفض بالمقارنة مع سنة 2017 والتي سجلت ألى معدل للمؤسسة بـ 0.9 مرة، وهذا دليل على الاستغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

2-3 معدل دوران العملاء والموردين

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أقل من المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة خلال السنتين الأولتين، وهذا يمنح المؤسسة القدرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها إلا أن السنة الاخيرة كانت مدة التحصيل أكبر من مدة الدفع بـ 6 أيام، على العموم فإن المدة الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة أو المدد الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة صغيرة جدا، وهذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع والشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعاملين نقدا، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة اليه سابقا.

4- نسب الرفع المالي

تشير نسب الرفع المالي إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، والجدول التالي يظهر أهم نسب الرفع المالي.

الجدول رقم (17): يوضح النسب الرفع المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة

(2015-2017)

الوحدة: دج

2017	2016	2015	البيان
1096993977,03	1181449435,22	1171990970.17	نسبة المديونية = (مجموع الديون / مجموع الأصول) × 100
3298029304,51	3274441336,69	2986064143.84	
% 33.26 =	% 36.08 =	%39 =	
1096993977,03	1181449435,22	1171990970.17	نسبة الافتراض الى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية.
2177447359,66	2116579869,29	1814073173.67	
% 50.38 =	% 55.82 =	% 64.61 =	
2177447359,66	2116579869,29	1814073173.67	نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية/صافي الأصول الثابتة
1925992544,75	1957326862,13	2014281224.94	
% 407 =	% 389 =	%90=	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

1-4 نسبة المديونية

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الاجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها، وتعتبر نسبة 40 % في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المؤسسة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها، وهذا ما يلاحظ في الفترة محل الدراسة حيث كانت النسب في انخفاض على التوالي (39 % - 36.08 % - 33.26 %)، وعموما يعتبر هذا مؤشرا جيدا بالنسبة للمؤسسة لأنه يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

2-4 نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية

يلاحظ من خلال (الجدول رقم 14) أن نسبة الاقتراض على حقوق الملكية تنخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات محل الدراسة، وهذا راجع إلى في الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

3-4 نسبة حق الملكية الى الأصول الثابتة

من خلال (الجدول رقم 14) يلاحظ أن النسبة تفوق 100 % أي الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن كل الاصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة أي أنها ليست بحاجة إلى مواردها الخارجية لتمويل أصولها الثابتة، إلى أن السنة الأولى 2015 سجل فيها نسبة منخفضة بـ 90 % وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة أي أن المؤسسة قامت بزيادة استثماراتها.

خلاصة الفصل

من خلال تقييم الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2015-2017 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل سالب والخزينة موجبة)، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

من خلال دراسة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، والذي كانت شكاليته الرئيسية: ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ يمكن القول أن التحليل المالي يمد الإدارة بالمعلومات المالية التي تساعد على رفع كفاءتها الاقتصادية وكذا مساعدة عملية التشخيص المالي في التعرف على المركز المالي للمؤسسة، حيث تعد القوائم المالية مصدر رئيسي لاستخلاص النتائج المهمة للمؤسسة للقيام بعد ذلك بإجراء التحاليل المالية المناسبة لأهداف الإدارة المالية، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة تدعيما للجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للبحث وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

أولاً: نتائج الدراسة

— من خلال الدراسة الميدانية تبين أن المؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) استطاعت خلال فترة الدراسة (2015-2017) أن تحقق قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة وسالبة لاحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على وتوفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة الحالات العارضة للمؤسسة.

— تبين أن المؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها وهي تعبر عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

— من خلال تحليل نسب الربحية تبين أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنتي 2016 و 2017 مقارنة بسنة 2015 وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تسيير مواردها بطريقة فعالة تسمح لها بتحقيق عوائد مرضية.

— من خلال تحليل نسب النشاط تبين أن المؤسسة ليست كفى في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

— من خلال تحليل نسب الرفع المالي تبين أن المؤسسة استطاعت القيام بتغطية جميع أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية وتمكنت من تحقيق فائض يظهر بأن المؤسسة مستقلة ماليا عن الأطراف الخارجية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال ما سبق تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى: بعد إجراء الدراسة التطبيقية لوحظ بأن مؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) لا تستخدم التحليل المالي الذي يعتبر من أهم أدوات التسيير والرقابة، مما جعل المؤسسة تعاني من ضعف أدائها وكفاءة أنشطتها، فالتحليل المالي يوفر معلومات لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة وبالتالي يتم قبول الفرضية رقم 01.

الفرضية الثانية: من خلال الدراسة تبين أن التحليل المالي للمؤسسة يركز بشكل أساسي على المعلومات المتأنية من القوائم المالية، وبالتالي يتم قبول الفرضية رقم 02.

الفرضية الثالثة: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والنسب المالية، من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي، باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي يتم قبول الفرضية رقم 03.

ثالثا: التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بعدة نقاط منها:

- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- تكوين ورسكلة إطارات مختصة فيما يخص الأدوات التي سجلت نقص واضح داخل المؤسسة خاصة التحليل وتشخيص المالي.
- ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي في المؤسسة للتكيف مع الظروف السائدة، والتحليل المالي يضمن ذلك.
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها.

قائمة المراجع

- الكتب باللغة العربية

- 1- حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية: معيار إعداد التقارير المالية-عرض البيانات المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
- 3- خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010.
- 4- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 5- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 6- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 7- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 8- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 9- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008.
- 10- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 11- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

- 12- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 13- محمد مبروك، ابوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ط2، 2009.
- 14- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 15- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 16- منير إبراهيم هندي، إدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 17- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط 1، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.
- 18- ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.
- 19- نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة عن الأصول العلمية والعملية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 20- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.

- الرسائل والأطروحات

- 1- سلماني طارق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
- 2- سليمة خارف، أدوات التحليل المالي لدى شركات التأمين، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
- 3- علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- 4- حويش أبو بكر، دور التحليل المالي كوسيلة مساعدة في دعم مراقبة التسيير، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

- المراسيم والقوانين

- 1- قانون رقم: 07-11 بتاريخ 25 /11 /2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 121-33.
- 2- القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق 25 مارس 2009، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد: 19، ص30.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		23 130,70
Immobilisations corporelles	01	3 110 491 803,59	1 782 778 086,35	1 327 713 717,24	1 249 237 748,03
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 600 268,55	554 497 240,71	897 103 027,84	915 641 126,65
Installation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		178 173 862,16	135 211 762,94	42 962 099,22	54 839 882,55
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	02	674 359 524,57		674 359 524,57	481 992 211,17
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Impôts différés actif</i>	03	12 189 183,13		12 189 183,13	11 880 809,56
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	2 014 281 224,94	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matière premières et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	05	8 769 062,11		8 769 062,11	3 692 773,46
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
<i>Clients</i>	06	359 982 372,43	329 809 055,46	30 173 316,97	21 051 573,30
<i>Autres débiteurs</i>		12 602 457,06		12 602 457,06	9 778 716,59
<i>Impôts et assimilés</i>	07	28 289 613,16		28 289 613,16	25 544 188,16
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>					
<i>Trésorerie</i>	08	752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	971 782 918,90	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	2 986 064 143,84	2 647 793 051,05

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 814 073 173,67	1 688 814 973,95
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dette financières	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		413 419 326,81	263 005 078,68
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		758 571 643,36	695 972 998,42
TOTAL GENERAL PASSIF		2 986 064 143,84	2 647 793 051,05
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 338 672 828,96	1 744 489 567,09
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 945 085 603,42	-1 444 811 184,53
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	18	393 587 225,54	299 678 382,56
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	239 207 662,48	156 247 899,53
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		233 911 627,82	139 608 021,48
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		-4 964 187,24	1 288 947,94
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		228 947 440,58	140 896 969,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Participation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		161 321 002,93	112 022 925,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	161 321 002,93	112 022 925,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		2 401 505 249,57	1 769 028 368,66
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 379 390 264,45	-2 078 516 708,63
Intérêts et autres frais financiers payés		-530 195,50	-1 862 347,37
Impôts sur les résultats payés		-71 701 115,21	-48 062 286,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		2 589 598,87	
Virement de fonds			
Souscription DAT			
Restitution DAT			444 160 053,15
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-47 526 726,72	84 747 079,81
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-63 262 400,80	-158 371 432,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 700 282,30	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			7 176 600,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-64 962 683,10	-151 194 832,95
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		187 143 829,36	142 993 769,86
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		187 143 829,36	142 993 769,86
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		74 654 419,54	76 546 016,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		677 964 015,59	601 417 998,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		752 618 435,13	677 964 015,59
Variation de trésorerie de la période	20	74 654 419,54	76 546 016,72
Rapprochement avec le résultat comptable		235 975 422,47	188 568 941,83

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles					
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 460 807 414,99	573 193 603,58	887 613 811,41	
Autres immobilisations corporelles		1 291 277 747,91	129 433 446,86	161 844 301,05	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		640 287 863,14		640 287 863,14	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 663 933,17		11 663 933,17	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 660 069 566,06	702 742 703,93	1 957 326 862,13	
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		175 042 174,97	2 674 952,89	172 367 222,08	
Créances et emplois assimilés					
Clients		366 599 556,84	329 209 055,46	37 390 501,38	
Autres débiteurs		40 080 352,29		40 080 352,29	
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 090 864 366,63		1 090 864 366,63	
TOTAL ACTIF COURANT		1 672 586 450,73	331 884 008,35	1 340 702 442,38	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 656 016,79	2 034 626 712,28	3 298 029 304,51	

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		320 018 795,62	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		1 796 561 073,67	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 116 579 869,29	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts (différés et provisionnés)		1 527 392,54	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		51 597 966,80	
TOTAL II		409 898 743,28	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		88 672 734,79	
Impôts		1 309 830,86	
Autres dettes		681 568 126,29	
Trésorerie passif			
TOTAL III		771 550 691,94	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 298 029 304,51	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		2 866 220 558,42	
Variation stocks produits finis et en cours		15 237 146,49	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 234 727,28	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 883 692 432,19	
Achats consommés		-2 328 827 296,85	
Services extérieurs et autres consommations		-24 632 144,91	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 353 459 441,76	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		530 232 990,43	
Charges de personnel		-207 601 486,99	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 236 950,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		318 394 553,44	
Autres produits opérationnels		23 126 182,23	
Autres charges opérationnelles		-411 726,37	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-54 888 090,87	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 868 361,40	
???? Comptes de charge non classés ????		-22 300 000,00	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		276 789 279,83	
Produits financiers		173 027,44	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		173 027,44	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		276 962 307,27	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 543 511,65	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 919 860 003,26	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 599 841 207,64	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		320 018 795,62	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		320 018 795,62	

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 561 263 077,93	
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-2 663 800 721,13	
Intérêts et autres frais financiers payés		-200 400,29	
Impôts sur les résultats payés		-11 680 052,28	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-114 418 095,77	
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		7 727 549,78	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-106 690 545,99	
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 795 581 537,54	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 795 335 070,35	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-18 800,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		173 027,44	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-2 000 092 239,75	
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-1 000 000,00	
Encaissements provenant d'emprunts		2 810 846 557,61	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-380 000,00	
Subventions (74;131;132)		2 234 727,28	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		2 811 701 284,89	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		704 918 499,15	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période			
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 090 864 366,63	
Variation de la trésorerie de la période		1 090 864 366,63	
Rapprochement avec le résultat comptable		770 845 571,01	
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-385 945 867,48	

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 614 883 578,18	760 180 967,13	1 854 702 611,05	
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 461 930 917,51	590 221 767,36	871 709 150,15	
Autres immobilisations corporelles		1 897 054 507,31	169 959 199,77	727 095 307,54	
Immobilisations encours		59 577 408,84		59 577 408,84	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 693 724,86		11 693 724,86	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 686 289 165,37	760 296 620,62	1 925 992 544,75	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		186 368 888,72	2 674 952,89	183 693 935,83	
Stocks matières premières et fournitures		105 935 417,00		105 935 417,00	
Produits finis et encours		6 087 751,70		6 087 751,70	
Autres stocks		74 345 720,02	2 674 952,89	71 670 767,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		390 484 023,95	329 179 055,46	61 304 968,49	
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		1 425 040,00		1 425 040,00	
Autres débiteurs		14 579 752,70		14 579 752,70	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 087 445 094,92		1 087 445 094,92	
TOTAL ACTIF COURANT		1 680 302 800,29	331 854 008,35	1 348 448 791,94	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 366 591 965,66	2 092 150 628,97	3 274 441 336,69	

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995,83	
Opérations Groupe		365 622 365,54	
Impôts		337 398,77	
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Gruppe			
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	
Achats consommés		-2 351 214 016,38	
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	
Charges de personnel		-225 213 568,76	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	
Produits financiers		26 461 619,35	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 955 473 673,96	2 561 263 077,93
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-2 750 482 847,15	-2 663 800 721,13
Intérêts et autres frais financiers payés		-247 946,44	-200 400,29
Impôts sur les résultats payés			-11 680 052,28
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		204 742 880,37	-114 418 095,77
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-198 372 490,90	7 727 549,78
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		6 370 389,47	-106 690 545,99
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-10 309 047,42	-3 795 581 537,54
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		208 680,00	1 795 335 070,35
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-18 800,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		310 706,24	173 027,44
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-9 789 661,18	-2 000 092 239,75
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-1 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			2 810 846 557,61
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-380 000,00
Subventions (74;131;132)			2 234 727,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			2 811 701 284,89
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-3 419 271,71	704 918 499,15
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 090 864 366,63	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 087 445 094,92	1 090 864 366,63
Variation de la trésorerie de la période		-3 419 271,71	1 090 864 366,63
Rapprochement avec le résultat comptable		-290 770 116,51	770 845 571,01
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			-385 945 867,48

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحثان في جمع البيانات المتعلقة بموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها.
- لا بد للمسير المالي التحكم في آلياتها ومعرفة أساسيات القرار (خطوات وأساليب) مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية، المعلومات المالية.

Abstract:

This study aims to determine and show the rôle of the Financial analysis to analyse the Financial situation of LHODHNA Mills institution in Msila.

For achieve the purpose and answer the questions of This study , the Two researchers based their work on gathering data which has relation with the topic , and through the secondary data they made the theoritical side of the study, while the practical side was achieved in the institution of LHODHNA Mills, all of this depended on a study that adopted the descriptive-analytical méthode for test the hypothesis of the study and analysé the Financial situation of the institution .

This study concludes to many resultes, the principals are :

- This analysis is an effective tool for making the right dicisions
- The Financial analysis leads to find out the weakness points for avoid them in other wise to reinforce the strength points
- Financial manager must control his mechanism and dicisions (steps and methods), he must be the maker of the dicision, and all of this is for the institution benifit.

, **The key words :** Financial analysis, Financial statments, balance indicators, Financial ratios, financial information

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		23 130,70
Immobilisations corporelles	01	3 110 491 803,59	1 782 778 086,35	1 327 713 717,24	1 249 237 748,03
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 600 268,55	554 497 240,71	897 103 027,84	915 641 126,65
Installation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		178 173 862,16	135 211 762,94	42 962 099,22	54 839 882,55
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	02	674 359 524,57		674 359 524,57	481 992 211,17
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Impôts différés actif</i>	03	12 189 183,13		12 189 183,13	11 880 809,56
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	2 014 281 224,94	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matière premières et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	05	8 769 062,11		8 769 062,11	3 692 773,46
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
<i>Clients</i>	06	359 982 372,43	329 809 055,46	30 173 316,97	21 051 573,30
<i>Autres débiteurs</i>		12 602 457,06		12 602 457,06	9 778 716,59
<i>Impôts et assimilés</i>	07	28 289 613,16		28 289 613,16	25 544 188,16
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>					
<i>Trésorerie</i>	08	752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	971 782 918,90	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	2 986 064 143,84	2 647 793 051,05

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 814 073 173,67	1 688 814 973,95
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dette financières	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		413 419 326,81	263 005 078,68
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		758 571 643,36	695 972 998,42
TOTAL GENERAL PASSIF		2 986 064 143,84	2 647 793 051,05
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 338 672 828,96	1 744 489 567,09
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 945 085 603,42	-1 444 811 184,53
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	18	393 587 225,54	299 678 382,56
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	239 207 662,48	156 247 899,53
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		233 911 627,82	139 608 021,48
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		-4 964 187,24	1 288 947,94
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		228 947 440,58	140 896 969,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Participation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		161 321 002,93	112 022 925,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	161 321 002,93	112 022 925,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		2 401 505 249,57	1 769 028 368,66
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 379 390 264,45	-2 078 516 708,63
Intérêts et autres frais financiers payés		-530 195,50	-1 862 347,37
Impôts sur les résultats payés		-71 701 115,21	-48 062 286,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		2 589 598,87	
Virement de fonds			
Souscription DAT			
Restitution DAT			444 160 053,15
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-47 526 726,72	84 747 079,81
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-63 262 400,80	-158 371 432,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 700 282,30	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			7 176 600,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-64 962 683,10	-151 194 832,95
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		187 143 829,36	142 993 769,86
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		187 143 829,36	142 993 769,86
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		74 654 419,54	76 546 016,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		677 964 015,59	601 417 998,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		752 618 435,13	677 964 015,59
Variation de trésorerie de la période	20	74 654 419,54	76 546 016,72
Rapprochement avec le résultat comptable		235 975 422,47	188 568 941,83

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles					
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 460 807 414,99	573 193 603,58	887 613 811,41	
Autres immobilisations corporelles		1 291 277 747,91	129 433 446,86	161 844 301,05	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		640 287 863,14		640 287 863,14	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 663 933,17		11 663 933,17	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 660 069 566,06	702 742 703,93	1 957 326 862,13	
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		175 042 174,97	2 674 952,89	172 367 222,08	
Créances et emplois assimilés					
Clients		366 599 556,84	329 209 055,46	37 390 501,38	
Autres débiteurs		40 080 352,29		40 080 352,29	
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 090 864 366,63		1 090 864 366,63	
TOTAL ACTIF COURANT		1 672 586 450,73	331 884 008,35	1 340 702 442,38	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 656 016,79	2 034 626 712,28	3 298 029 304,51	

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		320 018 795,62	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		1 796 561 073,67	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 116 579 869,29	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts (différés et provisionnés)		1 527 392,54	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		51 597 966,80	
TOTAL II		409 898 743,28	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		88 672 734,79	
Impôts		1 309 830,86	
Autres dettes		681 568 126,29	
Trésorerie passif			
TOTAL III		771 550 691,94	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 298 029 304,51	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		2 866 220 558,42	
Variation stocks produits finis et en cours		15 237 146,49	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 234 727,28	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 883 692 432,19	
Achats consommés		-2 328 827 296,85	
Services extérieurs et autres consommations		-24 632 144,91	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 353 459 441,76	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		530 232 990,43	
Charges de personnel		-207 601 486,99	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 236 950,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		318 394 553,44	
Autres produits opérationnels		23 126 182,23	
Autres charges opérationnelles		-411 726,37	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-54 888 090,87	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 868 361,40	
???? Comptes de charge non classés ????		-22 300 000,00	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		276 789 279,83	
Produits financiers		173 027,44	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		173 027,44	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		276 962 307,27	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 543 511,65	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 919 860 003,26	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 599 841 207,64	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		320 018 795,62	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		320 018 795,62	

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 561 263 077,93	
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-2 663 800 721,13	
Intérêts et autres frais financiers payés		-200 400,29	
Impôts sur les résultats payés		-11 680 052,28	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-114 418 095,77	
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		7 727 549,78	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-106 690 545,99	
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 795 581 537,54	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 795 335 070,35	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-18 800,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		173 027,44	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-2 000 092 239,75	
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-1 000 000,00	
Encaissements provenant d'emprunts		2 810 846 557,61	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-380 000,00	
Subventions (74;131;132)		2 234 727,28	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		2 811 701 284,89	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		704 918 499,15	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période			
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 090 864 366,63	
Variation de la trésorerie de la période		1 090 864 366,63	
Rapprochement avec le résultat comptable		770 845 571,01	
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-385 945 867,48	

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 614 883 578,18	760 180 967,13	1 854 702 611,05	
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 461 930 917,51	590 221 767,36	871 709 150,15	
Autres immobilisations corporelles		1 897 054 507,31	169 959 199,77	727 095 307,54	
Immobilisations encours		59 577 408,84		59 577 408,84	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 693 724,86		11 693 724,86	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 686 289 165,37	760 296 620,62	1 925 992 544,75	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		186 368 888,72	2 674 952,89	183 693 935,83	
Stocks matières premières et fournitures		105 935 417,00		105 935 417,00	
Produits finis et encours		6 087 751,70		6 087 751,70	
Autres stocks		74 345 720,02	2 674 952,89	71 670 767,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		390 484 023,95	329 179 055,46	61 304 968,49	
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		1 425 040,00		1 425 040,00	
Autres débiteurs		14 579 752,70		14 579 752,70	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 087 445 094,92		1 087 445 094,92	
TOTAL ACTIF COURANT		1 680 302 800,29	331 854 008,35	1 348 448 791,94	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 366 591 965,66	2 092 150 628,97	3 274 441 336,69	

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995,83	
Opérations Groupe		365 622 365,54	
Impôts		337 398,77	
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Gruppe			
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	
Achats consommés		-2 351 214 016,38	
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	
Charges de personnel		-225 213 568,76	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	
Produits financiers		26 461 619,35	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 955 473 673,96	2 561 263 077,93
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-2 750 482 847,15	-2 663 800 721,13
Intérêts et autres frais financiers payés		-247 946,44	-200 400,29
Impôts sur les résultats payés			-11 680 052,28
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		204 742 880,37	-114 418 095,77
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-198 372 490,90	7 727 549,78
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		6 370 389,47	-106 690 545,99
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-10 309 047,42	-3 795 581 537,54
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		208 680,00	1 795 335 070,35
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-18 800,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		310 706,24	173 027,44
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-9 789 661,18	-2 000 092 239,75
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-1 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			2 810 846 557,61
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-380 000,00
Subventions (74;131;132)			2 234 727,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			2 811 701 284,89
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-3 419 271,71	704 918 499,15
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 090 864 366,63	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 087 445 094,92	1 090 864 366,63
Variation de la trésorerie de la période		-3 419 271,71	1 090 864 366,63
Rapprochement avec le résultat comptable		-290 770 116,51	770 845 571,01
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			-385 945 867,48